التقرير السنوي للعام 2021

2021

هيئة سوق رأس المال
Capital Market Authority

التقرير السنوي

كلمة رئيس مجلس الإدارة

لا يغني هذا التقديم عن قراءة التقرير كاملاً، فهو لا يعطي الجهود التي يبذلها مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية والعاملون في الوحدات المختلفة كل حقها، ولا يحيط بالكثير من التفاصيل المهمّة والجهود التي تبذل في معالجة المسائل اليومية، والقضايا التي لا يخلو منها عمل المؤسسة، والتي تبرز بين حين وآخر وتستنفذ جهود المختصين في الهيئة لفترات طويلة، فهذه ليس مكانها تقديماً يهدف فقط إلى إلقاء نظرة عامة على عمل الهيئة أثناء العام، وعلى بعض التطورات المهمة التي ترد تفاصيلها في الأبواب ذات العلاقة.

بنظرة إلى الوراء على العام 2021، يبدو وكأننا في هيئة سوق رأس المال قد تعودنا على العمل تحت ظروف جائحة الكورونا (كوفيد-19)، التي استمرّت للسنة الثانية على التوالي وتأقلمنا معها بشكل جيد، فقد انتظم العمل في الهيئة دون مشاكل تذكر، وكذلك الأمر مع مجلس الإدارة، الذي عقد اجتماعاته بانتظام، وبحضور جميع الأعضاء، من خلال برامج التواصل عن بعد. ونلاحظ هنا أن ترتيب عقد الاجتماعات عن بعد؛ سواء لمجلس الإدارة أو لغيره من الاجتماعات التي تشارك فيها الهيئة، كان سهلاً وفعّالاً. إذاً، كما كانت هناك سلبيات واضحة في العمل تحت ظروف الجائحة، كانت هناك، أيضاً، فرص، ألمحنا لها في التقرير السابق، وتتعلق بأنماط الاستهلاك، والتوزيع الأفضل لأعباء العمل، والسلوكيات ذات العلاقة بالسلامة العامة، وستحاول الهيئة إجراء تقييم لذلك من خلال مراجعة البيانات ذات العلاقة على مدار السنتين الماضيتين وما قبلهما لاستقاء العبر. لا نستبق النتائج، ولكن لعل هذه فرصة للهيئة، كما لكل مؤسسة، لإعادة دراسة احتياجات القيام بوظائفها، وتحديد التوفير الممكن ورفع كفاءة العمل في شتى المجالات.

قام مجلس إدارة الهيئة في هذه السنة بجميع الأعمال السنوية المألوفة، من حيث الإشراف والرقابة والإدارة، مباشرة ومن خلال اللجان، ويستحق أعضاء المجلس الشكر والعرفان على صبرهم ومثابرتهم ومشاركتهم البناءة في اجتماعات طويلة رغم مشاغلهم. ويبرز من بين أعمال المجلس ما يختص بالتدقيق وتقييم المخاطر وإقرار الموازنة العامة، ومتابعة تنفيذ الخطة الاستراتيجية للهيئة، والخطة الوطنية للشمول المالي التي تنفذها الهيئة بمشاركة سلطة النقد الفلسطينية، ومجموعة من المؤسسات الحكومية وغير الحكومية المعنية، ومناقشة والبت في توصيات الإدارة التنفيذية حول مسودات القوانين، والأنظمة والتعليمات، ومقترحات التعديلات التي تعدها بناء على الخبرة المتراكمة. وتجدر الإشارة إلى ما قامت به الهيئة من تطوير وإطلاق منصة "**ابتكر**"، التي تهدف إلى تعزيز البيئة الممكّنة لاستخدام التكنولوجيا المالية في القطاع المالي غير المصرفي كأحد أهداف الخطة الاستراتيجية. ولا يفوتنا أن ننوه بإتمام مسودة قانون التأمين المعدل، التي يجري نقاشها على نطاق واسع، ونأمل أن يشهد العام 2022 رفعها إلى مستويات صنع القرار لإقرارها في أقرب وقت ممكن. كذلك، تم في هذا العام البدء بتطبيق أداة محدّثة لتقييم الأداء السنوي للموظفين، كما تم اعتماد سياسة إعلامية وهوية بصرية جديدة للهيئة، أساسها "طير الشمس الفلسطيني" الظاهر على غلاف التقرير، الذي سيستعمل بجانب شعار دولة فلسطين. كذلك انضمت الهيئة إلى المنتفعين من قانون التقاعد العام على أساس اختياري للموظفين القدامى، وإجباري للجدد.

على صعيد تنفيذ خطة بناء مقر حديث للهيئة، كان هناك تأخّر تراكمي بلغ حوالي 137 يوماً، مردّه تقطع الدوام في المؤسسات الحكومية والبلدية والمكتب الاستشاري الهندسي جرّاء الجائحة، أضف إلى ذلك الحاجة إلى وقت أكثر لبحث مواصفات المبنى الرئيسي، وتفاصيله، ولإجراء التعديلات التي طلبتها وزارة الأشغال العامة. لكن، تم في هذا العام، اعتماد التصاميم النهائية، وإعداد المخططات التفصيلية وجداول الكميات، والحصول على مصادقة جهات الاختصاص على المخططات، وموافقة مجلس التنظيم الأعلى على تسهيلات مطلوبة للتنفيذ، وقد تم تقديم المخططات لبلدية سردا-أبو قش في تشرين الثاني 2021، وحصلت الهيئة، أخيراً، على رخصة البناء الذي يتوقع أن يبدأ تنفيذه في ربيع 2022، بعد أن أتمت الهيئة جميع الخطوات القانونية المطلوبة حسب الأصول.

تصادف الهيئة في عملها، بين حين وآخر، قضايا شائكة، وبخاصة في مجال التأمين، ولكنها استطاعت أن تنهي في هذه السنة إحدى القضايا التي سيأتي التقرير على بعض تفاصيلها، والناتجة عن حادث جبع المأساوي الذي أرّق جميع المعنيين منذ العام 2012، ونذكرها فقط كمثال على ما تواجهه الهيئة من صعوبات تستنزف جهود العاملين فيها، وعلى كيف يزن مجلس الإدارة قراراته والحصافة التي يمارسها في ذلك، وأشيد، في هذه المناسبة، بجهود الإدارة التنفيذية والعاملين ومجالس الإدارة المتعاقبة على حسن إدارتهم لهذه القضية الصعبة.

ختاماً، أتوجه بالشكر، باسمي وبالنيابة عن مجلس إدارة الهيئة، إلى جميع العاملين في الهيئة، وفي مقدمتهم الإدارة التنفيذية، على جهودهم وعملهم الدؤوب للقيام بمهامهم وتحقيق أهداف الهيئة.

رئيس الهيئة

الدكتور نبيل قسيس

تمهيد

تمهيد > الرؤيا والرسالة والأهداف

تمهيد

هيئة سوق رأس المال مؤسسة عامة تتمتع بالشخصية الاعتبارية والاستقلال المالي والإداري والأهلية القانونية استناداً إلى المادة رقم 2 من قانون هيئة سوق رأس المال رقم 13 لسنة 2004.

تهدف الهيئة إلى تهيئة المناخ الملائم لتحقيق استقرار ونمو سوق رأس المال، وذلك من خلال التنظيم والتطوير والرقابة والإشراف على نشاطات القطاعات المالية غير المصرفية (الأوراق المالية، التأمين، التأجير التمويلي، تمويل الرهن العقاري، إضافة إلى المنتجات والخدمات المالية الإسلامية) وتعمل الهيئة على تنظيم التكنولوجيا المالية، بهدف حماية حقوق المتعاملين والمستثمرين.

الرؤيا

هيئة رقابية فاعلة تعمل على الارتقاء بسوق رأس المال في فلسطين، وحماية مصالح المتعاملين فيه.

الرسالة

التنظيم والإشراف والرقابة على أداء كل من قطاعات الأوراق المالية، والتأمين، والرهن العقاري، والتأجير التمويلي والتخصيم في فلسطين، وتطويرها بما يحقق مبادئ الشفافية والعدالة والنزاهة، وفقاً لأفضل الممارسات الدولية.

الأهداف الاستراتيجية:

1. تعزيز استخدام التكنولوجيا المالية في القطاع المالي غير المصرفي وتوفير البيئة الممكنة لها.
2. النهوض بخدمات وأدوات التمويل المتوافقة مع الشريعة الإسلامية.
3. استدامة القطاعات المالية تحت إشراف الهيئة وتعزيز استقرارها.

قطاعات سوق رأس المال

قطاعات سوق رأس المال > قطاع الأوراق المالية

قطاعات سوق رأس المال > قطاع الأوراق المالية > التعريف بالقطاع

مع بدايات العام 2021، شهدنا أحداثاً خارج نطاق تأثيرنا، وكان تسارعها شديداً، وألقت بتأثيراتها في جميع الاتجاهات، وفي مناحي الحياة كافة، بما فيها حركة الاقتصاد، ما ساهم في تعكير مزاج الاستثمار في منطقتنا. إلا أن قطاع الأوراق المالية الفلسطيني، تمكن من اجتياز العام 2021، والتعافي ما أمكن من أثر جائحة كورونا، حيث شهد مؤشر القدس ارتفاعاً كبيراً بلغ ما نسبته 29.11% عن إغلاق العام الذي سبقه 2020، بارتفاع 137 نقطة تقريباً، مغلقاً عند مستوى 608.45 نقطة. إلى ذلك، بلغت قيمة التداول في بورصة فلسطين، خلال العام 2021، ما يقارب 419 مليون دولار أمريكي، بارتفاع نسبته 120.25% عن قيم التداول للعام 2020، ومعه ارتفع عدد الأسهم المتداولة بنسبة 132.78%، حيث بلغت ما يفوق بقليل 201 مليون سهم، عبر 33,531 صفقة، بارتفاع نسبته 94.46% عن عدد الصفقات المنفذة خلال العام 2020. وبلغ المعدل اليومي للتداول حوالي 1.7 مليون دولار، موزعة على 245 جلسة تداول خلال العام. وبلغت القيمة السوقية للبورصة نهاية العام 2021 حوالي 4.41 مليار دولار، بارتفاع كبير بلغت نسبته 27.86% عن العام 2020، حيث تقدر قيمة هذا الارتفاع بمليار دولار تقريباً، وهي قيم لم تحققها البورصة منذ العام 2005.

قطاعات سوق رأس المال > قطاع الأوراق المالية > أبرز تطورات العام 2021

- قامت الإدارة العامة للأوراق المالية، خلال العام 2021، بمراجعة تعليمات إصدار الأوراق المالية، حيث تم إجراء مراجعة جزئية للتعليمات، وإصدار التعميم بشأن تعديل بعض المواد للتعليمات رقم (5) لسنة 2008 بشأن إصدار الأوراق المالية.
- إدراج شركة تمكين الفلسطينية للتأمين شركة مساهمة عامة في بورصة فلسطين.
- وقف التداول على الورقة المالية لشركة المجموعة الأهلية للتأمين لمخالفتها أحكام قانون الأوراق المالية والتشريعات الناظمة.
- متابعة إجراءات تخفيض رأسمال شركة المؤسسة العربية للفنادق، وإعادة ورقتها المالية للتداول.
- موافقة الهيئة العليا للرقابة الشرعية في اجتماعها رقم 4/2021 على إطلاق المؤشر الإسلامي في فلسطين وفقاً لضوابط المؤشر الفلسطيني للشركات المدرجة في بورصة فلسطين، الذي رفعته الإدارة العامة للأوراق المالية.
- قرر مجلس إدارة هيئة سوق رأس المال الموافقة على توصية الإدارة التنفيذية بتنظيم الهيئة التعامل بالعملات الأجنبية والمعادن الثمينة في البورصات الأجنبية، حيث أتى هذا القرار وفقاً لأحكام قرار بقانون رقم (17) لسنة 2009م بشأن التعامل في البورصات الأجنبية، وبما ينسجم مع أحكام كلٍّ من قانون الأوراق المالية رقم (12) لسنة 2004، وقانون هيئة سوق رأس المال رقم (13) لسنة 2004.
- توجيه بورصة فلسطين حول كيفية التعامل مع حسابات تداول الأشخاص الاعتباريين المسجلين لدى الجانب الآخر.
- تطوير تقارير الإدارة العامة للأوراق المالية الداخلية، من خلال إعداد نشرات فنية ترصد أداء شركات الأوراق المالية الأعضاء وتوجهاتهم الاستثمارية على مستوى السوق، وعلى مستوى الورقة المالية محلياً وأجنبياً.
- المساهمة في تنظيم وتنمية استخدام التكنولوجيا المالية في الأنشطة المالية غير المصرفية، والمتمثلة في ترخيص منصات إبداع جديدة، وعقد لقاء مع قطاع الأوراق المالية بخصوص رؤية الهيئة وسياستها وجهودها في التكنولوجيا المالية.
- المشاركة بفعالية أسبوع المستثمر العالمي، وتنفيذ برامج توعوية متخصصة، حيث تم تقديم ورقتي عمل؛ واحدة حول دور التمويل المستدام في تحقيق التنمية الاقتصادية، وأخرى حول الضوابط الرقابية على عمليات السوق.

الرقابة على مؤسسات سوق رأس المال

واصلت الإدارة العامة للأوراق المالية، من خلال دائرة الرقابة على عمليات السوق جهودها الرامية لتوفير المناخ الملائم للاستثمار في الأوراق المالية، والنهوض بسوق رأس المال الفلسطيني وفق أرقى المعايير والممارسات الدولية، وتحديداً المبادئ المنبثقة عن المنظمة الدولية للهيئات المشرفة على أسواق المال IOSCO، وذلك من خلال:

- **الرقابة على التداول،** وذلك برصد السلوكيات والتعاملات المخالفة على بعض الأوراق المالية المدرجة، والتعامل معها ومع العملاء المستثمرين فيها وفق الضوابط الرقابية. أما فيما يتعلق بالإنذارات الرقابية المتضمنة التأثير على أسعار إغلاق الأوراق المالية، فقد تم التعامل مع 21 حالة إلغاء أثر سعري نتيجة للتغير المفاجئ في سعر إغلاق الورقة المالية خلال الدقائق الخمس الأخيرة من جلسة التداول، بحيث تأتي معالجة إلغاء الأثر السعري لتعزيز شفافية التداول أمام المستثمرين، وحماية حقوق المتعاملين في الورقة المالية.
- **التحليل المالي**، وذلك من خلال العمل على مراجعة الإفصاحات المالية والمتابعة الدورية لتقارير الملاءة المالية لشركات الأوراق المالية الأعضاء، بهدف التأكد من التزامهم بقانون الأوراق المالية وتعليمات الملاءة المالية الصادرة عن الهيئة، وبما يضمن الحفاظ على سلامة واستقرار أوضاع شركات الأوراق المالية الأعضاء، والحفاظ على أموال وحقوق المستثمرين لديها.
- **التفتيش،** يعتبر فريق التفتيش بمثابة عين الرقابة الميدانية على الجهات والأطراف المرخصة من قبل الهيئة. هذا، وقد تم خلال العام 2021:
  - الانتهاء من تنفيذ جولتي التفتيش حسب الخطة المعتمدة حول التفتيش المبني على المخاطر، وعلى مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.
  - إنفاذ التفتيش المتخصص استكمالاً للشكاوى، وتنفيذاً للمتابعات المقررة من قبل مجلس إدارة الهيئة.
  - التعميم على الشركات الأعضاء لتزويد الهيئة بمصادقة عدد من عملائهم على كشوفات محافظهم وحساباتهم للعام 2020، بحيث تم اختيار العينة على أساس الحسابات الأكثر تداولاً، والأكثر تعميراً من حيث الذمم.
  - التعميم على شركات الأوراق المالية الأعضاء لتزويد الهيئة بما يفيد باطلاع مجالس إداراتهم على تقارير التفتيش الصادرة عن الهيئة، وكذلك الإجراءات التصويبية المنوي اتّخاذها.
  - إيفاد فريق التفتيش بجولات متخصصة بناء على طلب وحدة المتابعة المالية.

- **مخالفات وشكاوى،** تعاملت الإدارة العامة للأوراق المالية خلال العام 2021 مع عدد من مخالفات المرخصين والأشخاص المطلعين في الشركات المدرجة نتيجة لعدم الالتزام بتعليمات الإفصاح السارية، بحيث تم اتّخاذ الإجراءات القانونية بحقهم، بموجب قانون الأوراق المالية والتعليمات ذات العلاقة الصادرة بموجبه. إضافة إلى ذلك، تعاملت الإدارة مع 17 شكوى خطية، بحيث قامت الهيئة على إثرها بأخذ المقتضيات القانونية، وذلك حمايةً لحقوق المتعاملين في السوق.

الخدمات المقدمة للقطاع:

- **الترخيص،** من مهام الهيئة الرئيسية ترخيص نشاطات وأعمال الأوراق المالية، بما يساهم في المحافظة على سلامة التعامل في قطاع الأوراق المالية، وحماية القطاع من المخاطر التي قد يتعرض لها، وحماية المتعاملين فيه. هذا، وقد قامت الإدارة العامة للأوراق المالية بمنح التراخيص التالية، وتجديد أنشطة وأعمال الأوراق المالية للجهات الآتية للعام 2022 كما يلي:
  - ترخيص ثماني شركات أوراق مالية أعضاء، وذلك لممارسة أعمال الوساطة المالية لحسابه ولحساب الغير ولإدارة الإصدارات.
  - ترخيص أربعة وعشرين وسيطاً معتمداً وسبعة مستشارين ماليين.
  - ترخيص خمسة مصارف للعمل كحافظ أمين.
  - ترخيص بورصة فلسطين.
  - ترخيص جهات اعتباريه أخرى لممارسة نشاط مستشار الاستثمار وإدارة الإصدارات.
- **الإصدارات،** وافقت الهيئة على زيادة رأسمال ثلاث عشرة شركة من خلال اكتتاب ثانوي عام، وعن طريق توزيع أسهم مجانية، من خلال رسملة الاحتياطي الاختياري و/أو الأرباح المدورة، وهي على النحو التالي:

الشركة	نوع الإصدار	عدد الأسهم
البنك الإسلامي الفلسطيني	أسهم مجانية	5,000,000
بنك فلسطين	أسهم مجانية	2,080,800
البنك الإسلامي العربي	أسهم مجانية	3,250,000
التأمين الوطنية	أسهم مجانية	2,250,000
بنك القدس	أسهم مجانية	3,261,046
العالمية المتحدة للتأمين	أسهم مجانية	528,000
بيرزيت للأدوية	أسهم مجانية	380,048
العربية الفلسطينية للاستثمار-أيبك	أسهم مجانية	8,800,000
الوطنية لصناعة الألمنيوم والبروفيلات-نابكو	أسهم مجانية	686,000
المشرق للتأمين	أسهم مجانية	300,000
فلسطين للتأمين	أسهم مجانية	1,800,000
البنك الوطني	اكتتاب ثانوي عام	13,764,706
الوطنية لصناعة الألمنيوم والبورفيلات-نابكو	اكتتاب ثانوي عام	3,000,000

ووافقت الهيئة على زيادة رأسمال ثلاث شركات عن طريق الاكتتاب الخاص، وهي على النحو التالي:

الشركة		عدد الأسهم
العربية الفلسطينية للاستثمار-أيبك		1,200,000
مستشفى ابن سينا التخصصي	9,798,215	
بنك فلسطين	12,000,000	

كما وافقت الهيئة على إصدار سندات لشركة فلسطين للتنمية والاستثمار، وهي على النحو التالي:

عدد السندات	القيمة الكلية للإصدار
240	120,000,000 دولار

- **الإفصاح**، يعتبر الإفصاح الدقيق بشقيه الأولي والدوري، وتوفير المعلومات للجمهور والمتعاملين في الأوراق المالية، من الأهداف الرئيسية للهيئة لغرض الوصول إلى بورصة تتميز بالعدالة والكفاءة والشفافية. وتقوم الإدارة العامة للأوراق المالية بمتابعة التزام الشركات المصدرة للأوراق المالية بأحكام قانون الأوراق المالية رقم (12) لسنة 2004 وتعليمات ونظام الإفصاح الصادر عن الهيئة والبورصة، واتّخاذ الإجراءات اللازمة بحق المخالفين.

ويبين الجدول التالي مدى التزام الشركات المدرجة بالإفصاح عن التقارير الدورية خلال العام 2021:

التقارير الدورية	آخر موعد للإفصاح	الشركات المدرجة	الشركات الملتزمة	نسبة الالتزام
البيانات المالية الأولية للعام 2020	15/2/2021	46	42	91%
التقارير السنوية للعام 2020	30/4/2021	46	42	91%
البيانات المالية للربع الأول 2021	31/5/2021	46	40	87%
التقارير نصف السنوية للعام 2021	15/8/2021	47	40	85%
البيانات المالية للربع الثالث 2021	31/10/2021	47	45	95%

قطاعات سوق رأس المال > قطاع التأمين

قطاعات سوق رأس المال > قطاع التأمين > التعريف بالقطاع

يعتبر قطاع التأمين رافداً مهماً من روافد الاقتصاد الفلسطيني، وذلك لأنه يلعب دوراً مهماً في تنمية الاقتصاد المحلي، وتوطيد أواصر الاستقرار والتقدم الاقتصادي والاجتماعي؛ فمن خلال العلاقة بين المؤمن والمؤمن لهم، نجد أن التأمين يقوم بالدور الاجتماعي بما يوفره من أمان، وباعتباره مظهراً للتعاون والتضامن، كما له دور في الحياة الاقتصادية باعتباره وسيلة ائتمان ووسيلة فعالة لتجميع رؤوس الأموال اللازمة للاقتصاد، باعتباره عنصراً من عناصر الإنتاج، ما يؤدي إلى إنعاش الاقتصاد الوطني وتدعيمه. وقد شهد قطاع التأمين في فلسطين خلال السنوات الماضية تطوراً ملموساً، ليس من ناحية مضاعفة حجم المحفظة التأمينية فحسب، بل، أيضاً، على مستوى وطبيعة وجودة الخدمات التأمينية التي يقدمها الجمهور.

حدد قانون هيئة سوق رأس المال رقم (13) للعام 2004، وقانون التأمين رقم (20) لسنة للعام 2005، مهام هيئة سوق رأس المال الفلسطينية وصلاحيتها بصفتها الجهة المخولة في الرقابة والإشراف على قطاع التأمين. تتولى الإدارة العامة للتأمين في هيئة سوق رأس المال الإشراف على قطاع التأمين في فلسطين، وذلك وفقاً لقانون التأمين رقم 20 لسنة 2005 والتشريعات الثانوية الصادرة بمقتضاه (الأنظمة والتعليمات والقرارات والتعاميم)، وحيث تتعاون لإنجاح هذه المهمة مع الأطراف الشريكة كافة.

إدارة أزمة جائحة كورونا وأثرها على قطاع التأمين

لم تكن دولة فلسطين بعيدة عن تداعيات جائحة كورونا التي عصفت بالعالم، حيث امتد أثر الجائحة على مختلف القطاعات الاقتصادية، بما فيها قطاع التأمين. وكان أبرز هذه الآثار تراجع قدرة الأفراد والمؤسسات على تسديد أقساط التأمين، ما انعكس سلباً على مستوى التدفقات النقدية والسيولة النقدية لدى شركات التأمين نظراً لارتفاع الذمم المدينة، والشيكات المعادة، إضافة إلى إحجام الفئات الأكثر تضرراً من الجائحة عن تجديد وثائق التأمين، حيث ارتفع إجمالي الذمم المدينة بنسبة 20.7% من 109 ملايين دولار أمريكي كما في العام 2020، إلى 131.6 مليون دولار أمريكي كما في العام 2021. كما ارتفع إجمالي مخصص الذمم المدينة المشكوك في تحصيلها للعام 2021 بنسبة 45.6% عن مخصص العام 2020.

وبلغت أقساط التأمين 363 مليون دولار أمريكي للعام 2021، في حين كانت 303.2 مليون دولار أمريكي في العام 2020، بينما طرأ ارتفاع بواقع 26.9% على إجمالي التعويضات المسددة للمستفيدين من التغطيات التأمينية، من 179.6 مليون دولار أمريكي إلى 227.9 مليون دولار أمريكي في العام 2021.

وقد حققت شركات التأمين أرباحاً صافية بلغت 12.9 مليون دولار أمريكي خلال العام 2021، مقارنة بـ24.1 مليون دولار أمريكي في العام 2020 بانخفاض بلغ 46.4%.

وقد كان للهيئة دور فاعل في استقرار قطاع التأمين خلال الجائحة، من خلال جملة الإجراءات والتدابير التي اتخذتها بهدف التخفيف من الآثار السلبية على القطاع من جهة، ومن جهة أخرى ضمان استمرار شركات التأمين في تقديم خدماتها التأمينية والوفاء بالتزاماتها القانونية.

أبرز الإحصائيات والنتائج في سوق التأمين:

السنة	إجمالي الأقساط (بالمليون دولار أمريكي)	عدد السكان (بالمليون نسمة)	إجمالي الناتج المحلي الخام (بالدولار الأمريكي)	معدل الإنفاق الفردي على التأمين	نسبة التأمين في الناتج القومي الخام (%)
2018	279,370,598	4.6	16.277	56.8	1.72
2019	302,509,068	4.7	17.134	60	1.77
2020	303,244,103	4.8	15.561	58.72	1.95
2021	363,019,897	5.2	18.036	64.55	1.89

الأصناف والفروع	2019	2020	نسبة التطور (%) 2019/2020	2021	نسبة التطور (%) 2020/2021
تأمين المركبات	204,246,742	208,203,153	1.9%	250,481,204	20.31%
تأمين العمال	24,851,968	24,105,476	-3.0%	27,630,301	14.62%
التأمين الصحي	35,119,320	32,103,237	-8.6%	38,009,154	18.40%
تأمين المسؤوليات المدنية	4,387,383	4,238,377	-3.4%	4,980,362	17.51%
تأمينات أخرى	5,376,909	4,873,296	-9.4%	7,040,572	44.47%

تأمين الحريق	14,288,928	15,753,554	10.2%	18,535,124	17.66%	
التأمين البحري	1,885,616	1,542,319	18.2%	1,858,807	20.52%	
التأمين الهندسي	6,074,106	6,061,942	0.2%-	7,377,363	21.70%	
تأمين الحياة	6,278,096	6,362,749	1.3%	7,107,010	11.70%	
إجمالي الأقساط	302,509,068	303,244,103	0.24%	363,019,897	19.71%	

السنوات	**2016**	**2017**	**2018**	**2019**	**2020**	**2021**
الأقساط	215,249,149	255,421,729	279,370,598	302,509,068	303,244,103	363,019,897
التعويضات المدفوعة	122,632,194	144,320,228	166,307,996	182,660,629	179,630,303	227,977,187

قطاعات سوق رأس المال > قطاع التأمين > أبرز تطورات العام 2021

على الرغم من الظروف الصحية الصعبة التي طالت عمل الهيئة وإداراتها المختلفة خلال العام 2021، كنتيجة مباشرة لجائحة كورونا، وما نتج عنها من إجراءات حكومية للحد من تفشيها، والمحافظة على سلامة وصحة العاملين فيها، فإن العام 2021 شهد عدداً من التطورات التي تم تنفيذها، والتي يمكن الإشارة إليها كالتالي:

1. البدء بتطبيق تعليمات رقم (6) لسنة 2020 بتعديل التعليمات رقم (1) لسنة 2006 لتحديد قيمة هامش الملاءة، والإجراءات والشروط والنماذج المطلوبة لإصدار شهادة الملاءة وتعديلاتها، على البيانات المالية السنوية للعام 2021.
2. أما فيما يتعلق بعمل دائرة الرقابة على شركات التأمين، فقد استمر عملها خلال العام 2021 بتحديث سجلات مخاطر شركات التأمين، ومراجعة التقارير الاكتوارية الصادرة عن خبرائها الاكتواريين، وعكس نتائجها على سجلات مخاطرها، والاستمرار في مراجعة البيانات المالية الربعية ونصف السنوية والبيانات المالية الختامية لشركات التأمين، ومنح عدم ممانعة الهيئة من نشرها، وكذلك متابعة شركات التأمين بالتجهيز لتطبيق المعيار المحاسبي الدولي رقم (IFRS17)، والمتابعة مع الشركات بخصوص تزويد الهيئة بتقرير الفجوة الناتج عن تطبيق هذا المعيار، والعمل على فحص قدرة شركات التأمين على الوفاء بالتزاماتها من خلال مراجعة هامش الملاءة (كفاية رأس المال) لشركات التأمين، وإصدار شهادات الملاءة المالية بخصوصها، والعمل على التطوير المستمر لقاعدة البيانات الإحصائية لقطاع التأمين.
3. تطوير وتحديث نماذج وتقارير اكتوارية إلكترونية موحدة، يتم بموجبها إلزام الخبراء الاكتواريين لشركات التأمين بالمثول لها في إعداد التقارير الاكتوارية، وتوضح الفرضيات والمنهجيات الاكتوارية المستخدمة في إعداد التقرير الاكتواري السنوي عن أعمال شركات التأمين، ولزيادة الإفصاح عن البيانات والمعلومات والطرق الاكتوارية التي تم الاستناد إليها في إعداد التقرير، وذلك استناداً إلى التعليمات الناظمة بشأن تعيين شركات التأمين للخبير الاكتواري، وبدء العمل بها في مراجعة التقارير الاكتوارية لشركات التأمين.
4. بسبب الإجراءات الاحترازية التي فرضت لمجابهة كورونا، تم تنفيذ جزء من الخطة السنوية الخاصة بالزيارات الميدانية لمقرات شركات التأمين وفروعها، حيث تم تنفيذ 89 جولة رقابية خلال العام 2021، تمحورت حول متابعة تطبيق شركات التأمين وأصحاب المهن التأمينية أحكام قانون التأمين والتشريعات الثانوية الصادرة بمقتضاه.
5. على صعيد متابعة الشكاوى التي ترد إلى الهيئة، فقد تعامل قسم الشكاوى خلال العام 2021 مع 64 شكوى قدمت له، تمت معالجة وإغلاق 57 منها، فيما تبقت 6 شكاوى غير مكتملة المستندات، وبالتالي لا يمكن النظر فيها، في حين لا تزال شكوى واحدة مقدمة قيد المتابعة.
6. على صعيد تجديد تراخيص شركات التأمين وأصحاب المهن التأمينية الأخرى، تم تجديد إجازات التأمين للعام 2021 لجميع شركات التأمين المجازة من قبل الهيئة، وكذلك تجديد التراخيص لأصحاب المهن التأمينية المقيدة في سجلات الإدارة العامة للتأمين، كما تم إلغاء التراخيص لأصحاب المهن التأمينية الذين فقدوا شروط منح الإجازة.

الخدمات المقدمة للقطاع:

منح ورفض وتجديد إجازات مزاولة شركات التأمين ووكلاء وممتهني المهن التأمينية:

تم تجديد تراخيص شركات التأمين وأصحاب المهن التأمينية كما في الجدول المبين أدناه، وفي المقابل تم إلغاء إجازات لمهن تأمينية حسب التعليمات النافذة بهذا الخصوص، حيث تم إلغاء إجازات وكلاء/منتجي تأمين عدد 13. كما قامت الهيئة بتجديد إجازات المزاولة لشركات التأمين في العام 2021 حسب التفصيل التالي:

رقم الرخصة	الشركة	فرع التأمين الذي تم تجديد إجازته
2	شركة المشرق للتأمين	• التأمين الصحي • تأمين ضد أخطار الحوادث والمسؤولية المهنية • تأمين ضد أخطار الحريق وأضرار الممتلكات • التأمين بحري
3	شركة فلسطين للتأمين	• التأمين الصحي • تأمين ضد أخطار الحوادث والمسؤولية المهنية • تأمين ضد أخطار الحريق وأضرار الممتلكات • التأمين بحري

4	الشركة الأمريكية للتأمين على الحياة	• تأمين الحياة
5	شركة التأمين الوطنية	• تأمين الحياة • التأمين الصحي • تأمين ضد أخطار الحوادث والمسؤولية المهنية • تأمين ضد أخطار الحريق وأضرار الممتلكات • التأمين بحري
7	شركة ترست العالمية للتامين	• تأمين الحياة • التأمين الصحي • تأمين ضد أخطار الحوادث والمسؤولية المهنية • تأمين ضد أخطار الحريق وأضرار الممتلكات • التأمين بحري
8	شركة المجموعة الأهلية للتأمين	• التأمين الصحي • تأمين ضد أخطار الحوادث والمسؤولية المهنية • تأمين ضد أخطار الحريق وأضرار الممتلكات • التأمين بحري
9	شركة فلسطين لتأمين الرهن العقاري	• تأمين إقراض رهن عقاري
10	شركة التكافل الفلسطينية للتأمين	• تأمين الحياة • التأمين الصحي • تأمين ضد أخطار الحوادث والمسؤولية المهنية • تأمين ضد أخطار الحريق وأضرار الممتلكات • التأمين بحري
11	الشركة العالمية المتحدة للتأمين	• تأمين الحياة • التأمين الصحي • تأمين ضد أخطار الحوادث والمسؤولية المهنية • تأمين ضد أخطار الحريق وأضرار الممتلكات • التأمين بحري
12	شركة تمكين الفلسطينية للتأمين	• تأمين الحياة • التأمين الصحي • تأمين ضد أخطار الحوادث والمسؤولية المهنية • تأمين ضد أخطار الحريق وأضرار الممتلكات • التأمين بحري

ويوضح الجدول التالي أعداد وكلاء ووسطاء التأمين وأصحاب المهن التأمينية المساندة كما في نهاية العام 2021:

البيان	العدد
وكلاء التأمين	239
منتجو التأمين	21
وكالات (هيئة)	3
وسطاء التأمين	15 فرداً و5 اعتباريين
وسطاء إعادة التأمين	1
الخبراء الإكتواريون	4
المصارف المعتمدة لممارسة أعمال التأمين المصرفي	3
خبراء المعاينة لتقدير الأضرار	12
شركات إدارة النفقات الطبية والخدمات التأمينية	6
محققو التأمين	54

قطاعات سوق رأس المال > قطاع التأجير التمويلي

قطاعات سوق رأس المال > قطاع التأجير التمويلي > التعريف بالقطاع

يشهد قطاع التأجير التمويلي في فلسطين، تطوراً ونمواً ملحوظاً ليس فقط من حيث حجم المحفظة لشركات التأجير التمويلي التي تسير بوتيرة متصاعدة ومستمرة، وإنما من حيث تنوع المحفظة وتوسيع قاعدة الأصول المؤجرة، وذلك بتمويل قطاعات جديدة تساهم مباشرة في النمو وتدوير عجلة الاقتصاد، وتحديداً في مجال تمويل المركبات والشاحنات ذات العلاقة بالقطاعات الإنتاجية، إضافة إلى تمويل الماكينات والمعدات والأصول الإنتاجية بأشكالها كافة، وبالتالي تظهر أهمية القطاع عند المنشآت الصناعية الصغيرة والمتوسطة الحجم.

تقوم الهيئة بأعمال الرقابة والإشراف على قطاع التأجير التمويلي وفق أحكام المنظومة القانونية المنظمة لقطاع التأجير التمويلي، وهي أحكام القرار بقانون رقم (6) لسنة 2014 بشأن التأجير التمويلي والتعليمات والتعاميم الصادرة بموجبه، بهدف تحقيق التوازن بين حقوق والتزامات كل من المستأجرين والمؤجرين، وتشجيع عمل هذه الشركات ضمن بيئة منافسة عادلة.

قامت الهيئة في العام 2021 بإعادة تصنيف بيانات عقود التأجير التمويلي التي يتم تسجيلها على النظام الإلكتروني، وإضافة بنود جديدة، وذلك تماشياً مع التطورات التكنولوجية الموجودة، وتطور عملية تبادل المعلومات ما بين الهيئة والجهات ذات العلاقة، ولتعكس المعلومات الموجودة على السجل الواقع بصورة أفضل وأكثر تفصيلاً، وتساعد في عملية الرقابة، وبخاصة موضوع مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، حيث تم تصنيف المركبات من حيث الغاية من استخدامها (سواء أكان المستأجر فرداً أم شركة) بحيث تكون إما للاستخدام الشخصي، وإما للاستخدام لأغراض تجارية (حتى وإن كانت مركبة خصوصية)، وتمت إضافة طلب الحصول على معلومات القطاع الذي يعمل فيه المستأجر، على سبيل المثال قطاع الخدمات أو التجارة أو الزراعة والثروة الحيوانية، كما تمت إضافة تصنيف المال المنقول (الماكينات والمعدات) من حيث طبيعة عملها على سبيل المثال معدات زراعية، أو طبية، أو مكتبية. كما تمت إضافة بيانات مهمة، وهي عنوان المستأجر الفعلي وليس الموجود في الهوية، وطبيعة نشاط المستأجر من حيث عمله، ومكان عمله، وقيمة مبلغ السداد المبكر في حالات السداد المبكر.

وضمن سعي الهيئة إلى تطوير عمل الشركات، وتركيز نشاطها في التأجير التمويلي، قامت الهيئة خلال العام 2021 باستحداث معايير مالية وتنظيمية جديدة سيتم رفعها للمدير العام ومجلس الإدارة للقرار في العام 2022، حيث تم الاجتماع مع الشركات لإطلاعها على هذه المعايير ومناقشتها معها والاستماع الى ملاحظاتها في نهاية العام 2021، وسيتم إجراء تجربة على تطبيق هذه المعايير من واقع البيانات الأولية للعام 2021 في بداية العام 2022؛ أي قبل إقرار هذه المعايير ليتم وضع التعديلات النهائية عليها قبل القرار. وتحدد هذه المعايير نسبة القروض إلى صافي الاستثمار في التأجير التمويلي، إضافة إلى حجم التعاملات مع الجهات ذات العلاقة، وتقنين الاستثمارات العقارية للشركات. وتهدف هذه المعايير إلى تنظيم عمل شركات التأجير التمويلي، والحفاظ على شركات تأجير تمويلي قوية، وتعمل بكفاءة تشغيلية عالية، وتقليل تعرض شركات التأجير التمويلي لمخاطر الشركات الشقيقة في التعاملات خارج إطار التأجير التمويلي. كما أن هذه المعايير ستدفع الشركات إلى تعزيز قاعدة رأس المال لديها بشكل ديناميكي ومستجيب للتطورات في بيئة الأعمال.

قطاعات سوق رأس المال > قطاع التأجير التمويلي > أبرز تطورات العام 2021

بلغ عدد شركات التأجير التمويلي المرخصة من قبل هيئة سوق رأس المال الفلسطينية، كما في نهاية العام 2021، تسع شركات، حيث تم إلغاء ترخيص شركة واحدة لعدم قدرتها على تصويب أوضاعها امتثالاً لأحكام التشريعات المعمول بها في الهيئة.

وبلغت قيمة إجمالي استثمار عقود التأجير التمويلي المسجلة لدى الهيئة 102 مليون دولار أمريكي، بواقع 1900 عقد كما في نهاية العام 2021، ما يمثل ارتفاعاً في قيمة العقود بنسبة 48% مقارنة مع نهاية العام 2020، وبنسبة 39% في عدد العقود مقارنة مع نهاية العام السابق. ويعود هذا الارتفاع إلى بدء التعافي التدريجي للاقتصاد الفلسطيني في ظل انكسار المنحنى الوبائي لجائحة كورونا، الأمر الذي انعكس إيجاباً على أداء قطاع التأجير التمويلي الذي شهد نمواً ملحوظاً في محافظ شركات التأجير التمويلي إلى مستويات ما قبل الجائحة.

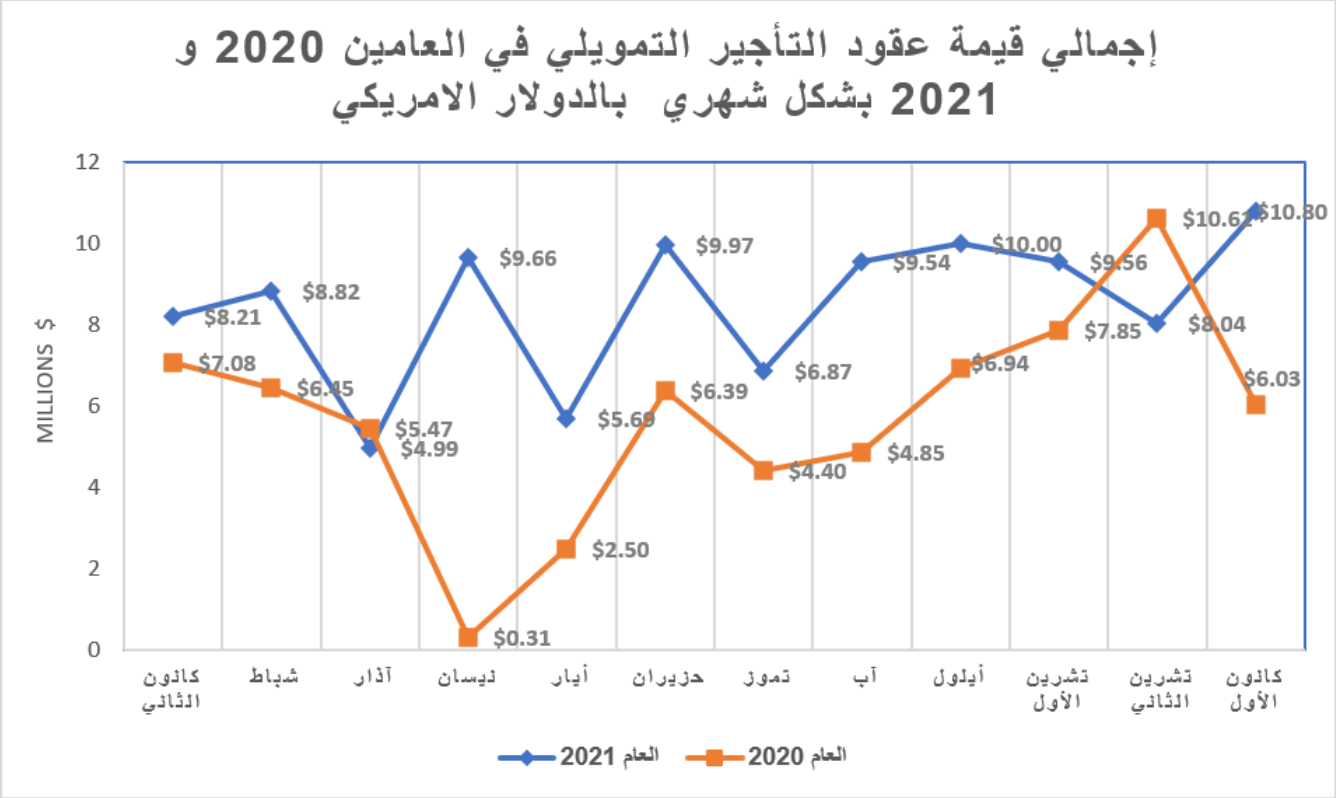

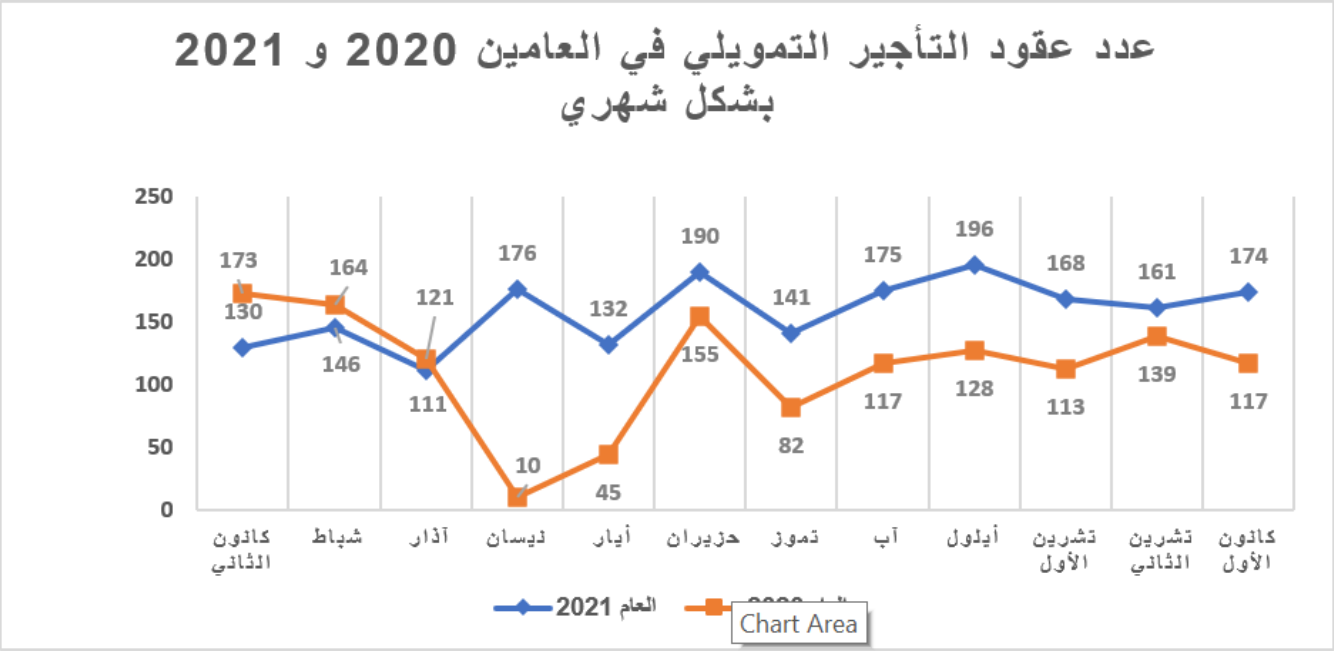

أما فيما يخص محافظ الشركات، فتتنوع ما بين المركبات التجارية والشخصية، والمعدات الثقيلة، وخطوط الإنتاج، ومعدات الطاقة البديلة ومحطاتها. وتقوم هذه الشركات بتسجيل هذه الأصول المؤجرة تأجيراً تمويلياً حسب الأصول لدى الجهات ذات العلاقة، وهي اليوم دوائر السير في وزارة النقل والمواصلات، وسجل الأموال المنقولة في وزارة الاقتصاد الوطني.

شكلت المركبات للاستخدام الشخصي في نهاية العام 2021 ما نسبته 51.34% من إجمالي قيمة العقود، في حين شكلت المركبات للأغراض التجارية 42.18%، وبلغت حصة المال المنقول من المحفظة 6.48%، منخفضاً عن العام الماضي الذي سجل 8.02%، ولكن من الجدير ذكره أن إجمالي قيمة وعدد عقود المحفظة للعام 2021 هي أكبر مقارنة بالعام 2020. ويوضح الشكل أدناه توزيع أنواع الأصول المؤجرة في محفظة التأجير التمويلي في العام 2021 حسب إجمالي قيمة العقود:

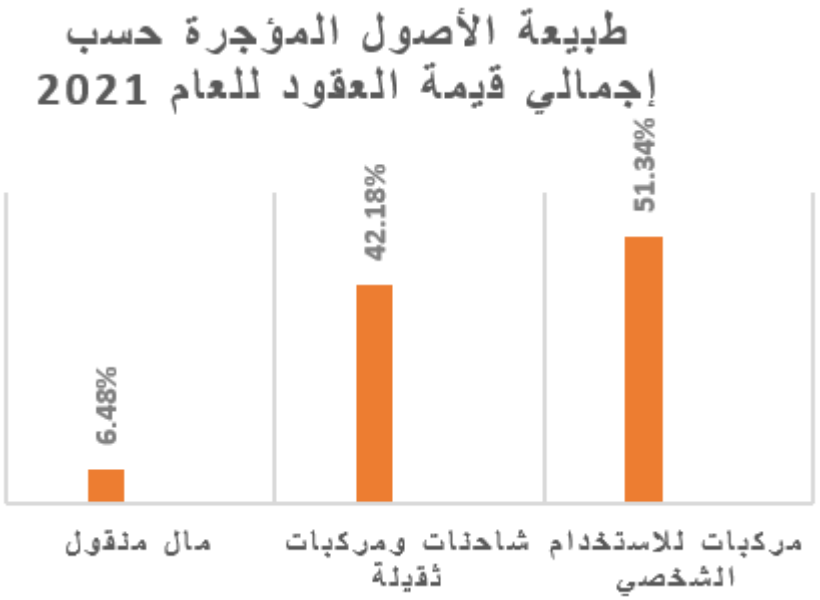

وكما يلاحظ في الشكل أدناه، ما زالت محافظة رام والبيرة تحتل المرتبة الأولى، وتشهد تركزاً عالياً في عدد عقود التأجير التمويلي بنسبة 37.63%، تليها مدينة نابلس بنسبة 14.89%، ثم مدينة الخليل بنسبة 11.42%، وتشكل بقية المدن مجتمعة ما مجموعه 36.06% من إجمالي عدد العقود.

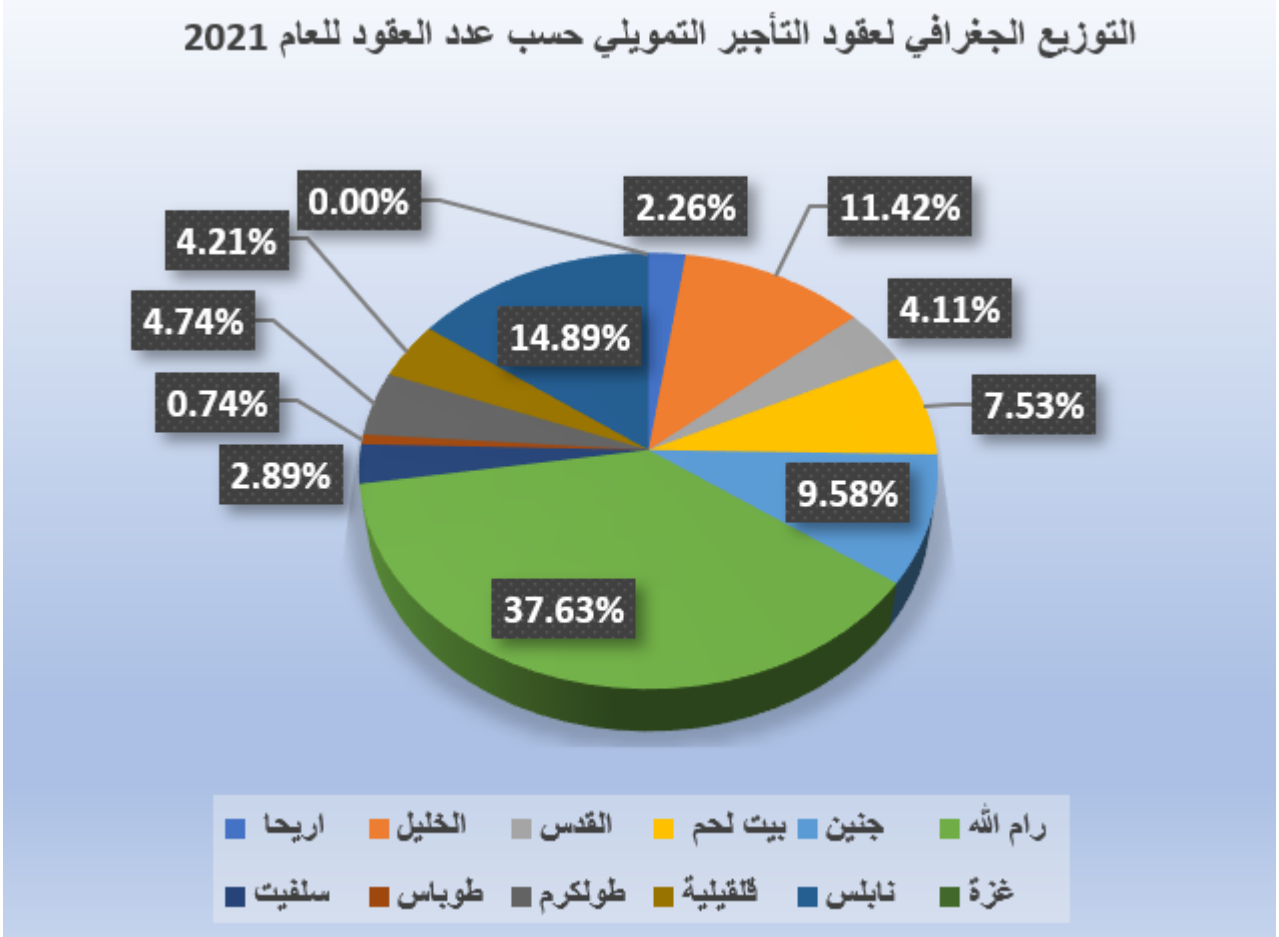

ومن حيث التركز الجغرافي لإجمالي قيمة العقود، فقد كان التركز الأكبر لمحافظة رام الله والبيرة بنسبة 43.86%، تلتها محافظتا نابلس والخليل بنسبة 15.75%، و12.04% على التوالي، وتشكل بقية المحافظات ما نسبته 28.3% من إجمالي قيمة العقود.

يوضح الشكل أدناه التوزيع الجغرافي لإجمالي قيمة عقود التأجير التمويلي للعام 2021.

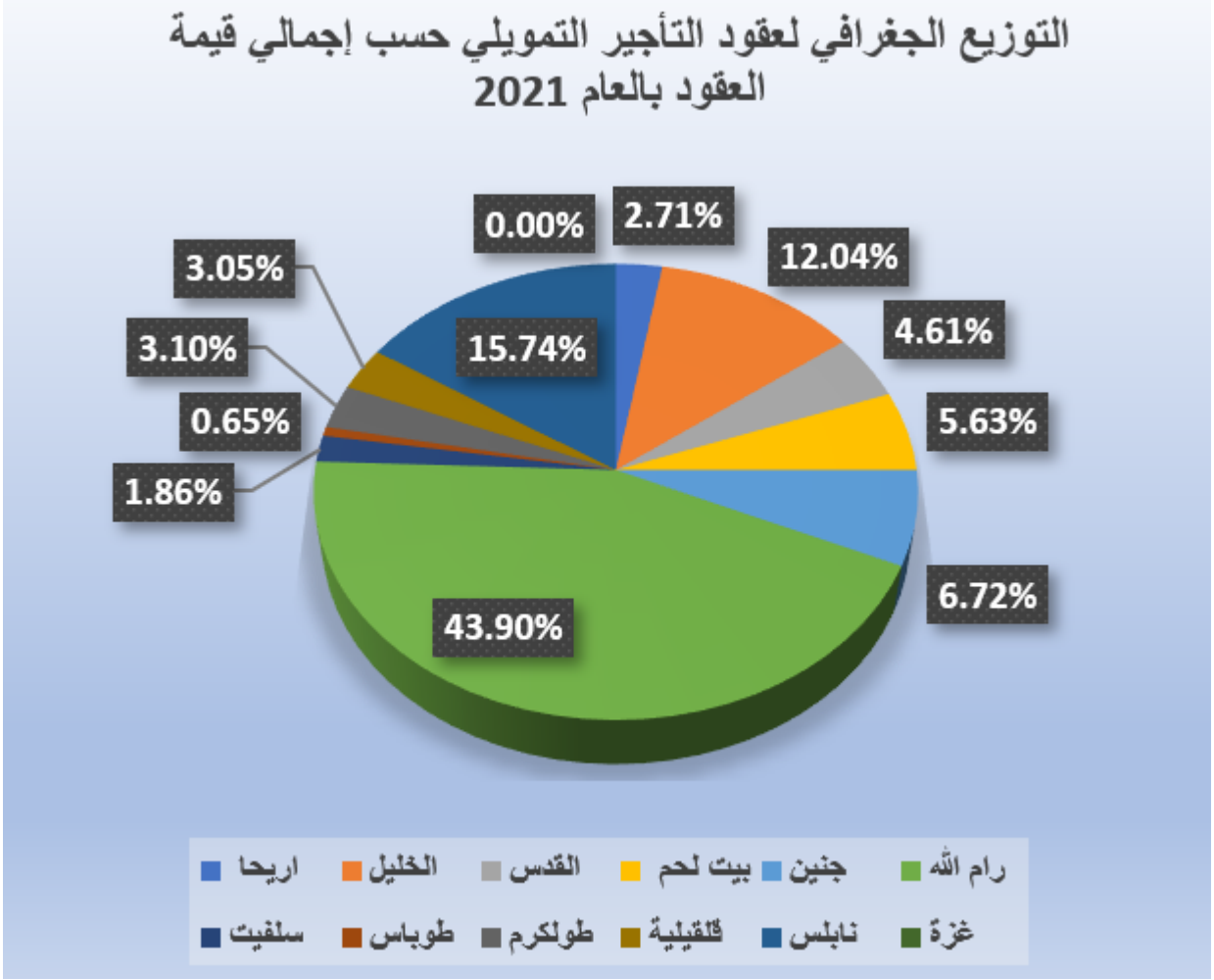

أما من حيث طبيعة المستأجرين بالنسبة لعدد وإجمالي قيمة عقود التأجير التمويلي المسجلة في العام 2020، فهي موضحة في الأشكال التالية:

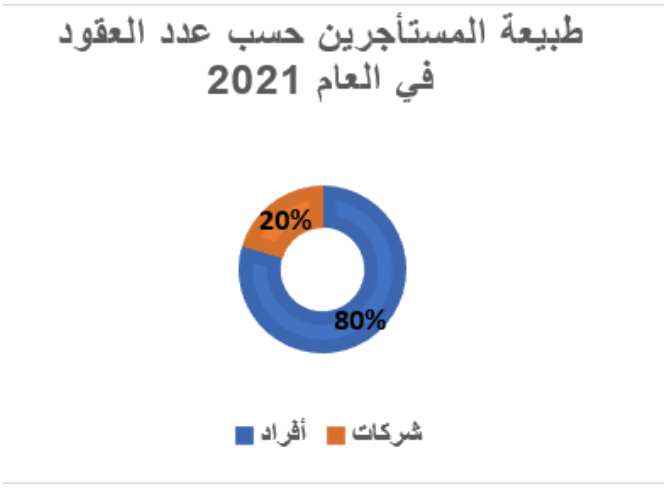

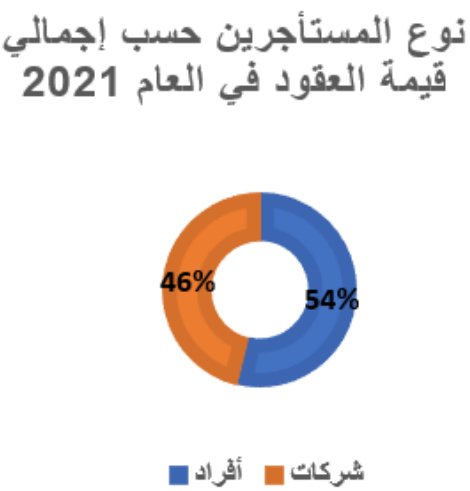

وكما هو واضح أعلاه، فإن 80% من عدد العقود المسجلة تعود إلى أفراد بقيمة تصل إلى 54% من إجمالي قيمة العقود.

قطاعات سوق رأس المال > قطاع التأجير التمويلي > التخصيم

يعرف نشاط التخصيم
بأنه نوع من أنواع التمويل قصير الأجل أساسه حوالة الذمة المدينة، وبمقتضاه تقوم شركة التخصيم (المخصم) بشراء الحقوق المالية الحالية والمستقبلية الناشئة عن بيع السلع و/أو تقديم الخدمات . ويكون شراء
الحقوق المالية إما بحق الرجوع أو دون حق الرجوع. والمقصود بعقد التخصيم مع حق الرجوع بأنه في حال عدم السداد أو التعثر لمشتري السلعة أو المستفيد من الخدمة هنا يحق لشركة التخصيم لتحصيل المديونية الرجوع على بائع السلعة أو مقدم الخدمة. أما
بخصوص عقد التخصيم دون حق الرجوعبأنه في حال تعثر أو عدم سداد المشتري تتحمل شركة التخصيم مخاطر عدم السداد، وتحاول تحصيل هذه المديونية من المشتري. وبالطبع، تختلف نسبة الخصم وقيمة التمويل تبعاً
لنوع التخصيم؛ سواء مع حق الرجوع أو دونه، وكذلك تبعاً لعوامل أخرى تتعلق بوضع البائع المالي والتجاري، وذمم المشترين المرتبطة بعقد التخصيم.

وهذا يقودنا إلى
أن عملية التخصيم ثلاثية الأطراف: 1. شركة التخصيم (المخصم) وهي الجهة المسموح لها بمزاولة نشاط التخصيم، التي تتم إحالة الحقوق المالية لها. 2. العميل وهو الدائن، وأيضاً هو البائع للسلعة أو مقدم الخدمة، وهو من يقوم بإحالة الحقوق المالية لشركة التخصيم. 3. المدين وهو المشتري للسلعة أو المستفيد من
الخدمة.

وتكون اتفاقية
التخصيم بين البائع وشركة التخصيم، ومتوسط أجل التمويل لا يزيد على العام في أغلب الأحوال. ويتضمن نشاط التخصيم، بالطبع،
وفقاً لنوع التخصيم الذي يتعاقد عليه أطراف التعاقد، في الغالب، أربع خدمات؛ وهي التمويل، وإدارة الحسابات، والتحصيل، والتغطية الائتمانية.

ونظراً لخصوصية
نشاط التخصيم من حيث سرعة القرار ومرونته فإنه، في الغالب، يمارس في شركات غير مصرفية وتكون الشركات إما متخصصة في مجال التخصيم وإما في أنشطة التمويل التي يكون من ضمنها نشاط التخصيم.

وتكمن أهمية هذا

النشاط من حيث قدرته على توفير الاحتياجات التمويلية قصيرة الأجل للمنشآت التجارية والصناعية والخدمية، وبخاصة الصغيرة منها والمتوسطة، ويساعدها نشاط التخصيم في تنشيط وزيادة معدل دوران رأس المال، وتحسين التدفقات النقدية، وبالتالي نمو نشاطها.

وأهم ما يميز هذا
النشاط هو التخصص، حيث إنه يعتمد على الحقوق المالية قصيرة الأجل، ويكون التمويل قصير الأجل، وفي الغالب لا توجد محددات للحصول على هذا النوع من التمويل، كما أن الضمانات المطلوبة فقط هي الحقوق المالية، ويكون القرار من قبل شركات التخصيم في الغالب سريعاً وبأقل قدر ممكن من الطلبات للحصول على التمويل، وبالتالي تتشجع المنشآت للتقدم للحصول على هذا النوع من التمويل، ناهيك عن أن هذه الحقوق المالية اليوم بالإمكان تسجيلها في سجل الأموال المنقولة في وزارة الاقتصاد الوطني.

في العام 2021،
قام البنك الأوروبي للتنمية والتعمير (EBRD) ولاحقا لاتفاقية التعاون مع الهيئة لتنظيم عمل التخصيم في فلسطين بتزويد الهيئة بورقة المفاهيم concept paper حول نشاط التخصيم، وقد احتوت الورقة على أربعة محاور رئيسية وهي: الإطار القانوني للحقوق المالية وإحالتها بشكل عام والوضع القانوني لهذه الحقوق في فلسطين، والمبادئ والممارسات العالمية التي تحكم هذا موضوع إحالة الحقوق المالية، وأنواع التخصيم المختلفة واستخدامها في فلسطين، والتوصيات والمقترحات بخصوص مقترح التشريع الجديد والممارسات الفضلى بما يخص موضوع الرقابة والإشراف والتنظيم للنشاط.

ولاحقاً
للاجتماعات ما بين فريق الهيئة والفريق الممثل للبنك الأوروبي للتنمية والتعمير لمناقشة الورقة، قام الأخير بتزويد الهيئة بمسودة أولية لقانون التخصيم، وهي قيد المراجعة الحالية، للوصول إلى نسخة نهائية، ليتم بعد ذلك اطلاع الجهات ذات العلاقة عليها.

قطاعات سوق رأس المال > قطاع تمويل الرهن العقاري

قطاعات سوق رأس المال > قطاع تمويل الرهن العقاري > التعريف بالقطاع

تقوم الهيئة بأعمال الرقابة والإشراف على قطاع تمويل الرهن العقاري استناداً إلى قانون هيئة سوق رأس المال رقم (13) للعام 2004، انطلاقاً من هدفها الأساسي المتمثل في تهيئة المناخ الملائم لتحقيق استقرار ونمو رأس المال وحماية حقوق المستثمرين. وفي سبيل ذلك، أصدرت تعليمات لتنظيم أعمال شركات تمويل الرهن العقاري، بما يشمل تنظيم وترخيص عمل المخمنين العقاريين.

وإذا ما نظرنا اليوم إلى واقع التمويل العقاري، نجد أن البنوك تهيمن على السوق الأولي (الإقراض المباشر) لقطاع تمويل الرهن العقاري نظراً للسيولة العالية التي يتمتع بها القطاع المصرفي الفلسطيني، ونسبة الانتشار العالية لفروعه، وتقديمه خدمات متنوعة، الأمر الذي شكل تحدياً أمام شركات تمويل الرهن العقاري في المنافسة والعمل ضمن السوق الأولي.

أما السوق الثانوي، فما زالت شركة فلسطين لتمويل الرهن العقاري، التي تأسست في العام 1999، والذراع التمويلية لها شركة تمويل الرهن العقاري الفلسطينية، الشركتين المرخصتين للعمل في هذا السوق، وقد كان لهما أثر كبير في امتداد وتوسع سوق تمويل الرهن العقاري، لما كان لهما من دور كبير في تشجيع البنوك على التمويل العقاري، من خلال توفير إعادة تمويل محافظهم المتخصصة في قروض الرهن العقاري. إلا أنه ونظراً للسيولة العالية التي تتمتع بها البنوك في فلسطين، وما رافق ذلك من سياسات نقدية تيسيرية وتحفيزية لمختلف البنوك المركزية حول العالم، وتحديداً الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي، إضافة إلى اتساع رقعة النشاط غير الرسمي في مجال تمويل العقارات، فإن هذه العوامل، مجتمعةً، شكلت عائقاً أمام قدرة الشركات العاملة في السوق الثانوي على الاستمرار في تقديم قروض إعادة التمويل.

ولكن مع التطورات الحديثة في السياسات النقدية لتصبح أكثر تشدداً (Hawkish)، والتلميحات التي قدمها الفيدرالي الأمريكي مؤخراً بخصوص رفع أسعار الفائدة أكثر من مرة خلال العام 2022، وحيث إننا لسنا بمعزل عن الاقتصاد العالمي، فإننا نتوقع أن تكون للشركة فرصة حقيقية للعودة واستئناف نشاطها في إعادة تمويل محافظ القروض للبنوك، بسبب أن البنوك ستكون مضطرة إلى رفع الفائدة على ودائعها، وبالتالي زيادة كلفة قروض تمويل الرهن العقاري عليها.

أما بخصوص التخمين العقاري، ونظراً لأهمية هذه المهنة في تحديد قيمة الضمانات العقارية التي يتم منح القروض على أساسها، فإن الهيئة ملتزمة بما ورد في تعليمات ترخيص المخمنين العقاريين للعام 2012 من حيث منح الترخيص لذوي الخبرة والكفاءة، ومن ثم الرقابة والإشراف على المخمنين، وتقوم بتنظيم الدورات التدريبية وعقد الامتحانات اللاحقة كأحد شروط الحصول على الترخيص.

قطاعات سوق رأس المال > قطاع تمويل الرهن العقاري > أبرز تطورات العام 2021

نظراً لأن الطلب على تمويل الرهن العقاري هو طلب مشتق؛ أي إن الطلب على التمويل العقاري يعتمد على الطلب على العقار بشكل عام، فمن المهم جداً أن يتم فهم وتنظيم كافة جوانب هذا القطاع من سوق رسمي وغير رسمي. ونظراً لأن للهيئة دوراً تطويرياً، إلى جانب دورها التنظيمي والإشرافي، فقد اجتمعت، بداية العام، مع سلطة الأراضي -الجهة المسؤولة عن قطاع الأراضي (والعقاري مستقبلاً)- لمناقشة مواضيع عدة؛ أهمها التخمين العقاري، والتأجير التمويلي للعقارات، وضرورة تنظيم عمل المطورين العقاريين (المورد الرئيس للوحدات العقارية الذي يقوم بتمويل بيع نسبة لا بأس بها من هذه الوحدات) وتحديث التشريعات المتعلقة برهن العقارات لغرض التمويل. وقامت الهيئة، خلال العام، بأعمال البحث وإعداد ورقة حول الشكل الرقابي الأنسب لتنظيم عمل المطورين العقاريين، بشكل يساهم في استقرار هذا الجانب من السوق وإدخاله ضمن القطاع الرسمي، وحماية حقوق الأطراف، وعرض هذه الورقة على سلطة الأراضي (الجهة التي من المتوقع أن تكون المسؤولة عن تنظيم هذا القطاع). ولاحقاً لذلك، ولأهمية إشراك جميع الجهات ذات العلاقة بقطاع التمويل العقاري في عملية تنظيم القطاع وتطويره، دعت سلطة الأراضي كلاً من سلطة النقد، ووحدة المتابعة المالية بوجود الهيئة لإعلامهم بمحتوى الورقة، ودعوتهم للمشاركة في عملية تنظيم هذا القطاع المهم.

واستكمالاً للتعاون وتوحيد الجهود ذات العلاقة كافة، والاستفادة من الخبرات، فقد تم إشراك الهيئة لتصبح عضواً في اللجنة القطاعية لتطوير القطاع العقاري في مجلس الوزراء، وإشراك الهيئة لتصبح عضواً في لجنة عطاء التخمين العقاري في سلطة النقد من أجل استكمال الجهود والبناء على ما تم عمله، والتحضير لمذكرة تفاهم تجمع ما بين الهيئة وسلطة الأراضي، ومن المتوقع أن يتم توقيعها في البداية العام 2022.

ومن أجل ضبط الممارسات التي تتم في سوق التخمين العقاري، وتثبيت قواعد وأسس تنظيمية مستقبلية، قامت الهيئة، خلال الربع الثالث من العام، بعقد اجتماع لجميع المخمنين العقاريين المرخصين والمتدربين، ترأسه مدير عام الهيئة، حيث تمت مناقشة واقع هذه القطاع، والتحديات التي تواجه المخمنين، وسبل تطوير العمل بما يخدم الوصول إلى قيم عادلة للعقارات، وضرورة الالتزام بالتعليمات وأخلاقيات المهنة، التي من شأنها رفع مستوى مهنة التخمين العقاري، لأهميتها وتأثيرها على القطاع العقاري.

هذا، وتم خلال العام 2021، الاجتماع مع المعهد المصرفي وجمعية البنوك للتحضير لعقد دورات تدريبية للمخمنين كمتطلب للترخيص، وعقد دورات تدريبية لموظفي البنوك المسؤولين عن منح الائتمان العقاري، ويتوقع أن يتم تنفيذها خلال العام 2022. كما تم عقد امتحان تخمين عقاري للأشخاص الحاصلين على التدريب اللازم بحضور 19 مشاركاً نجح منهم 14 شخصاً، لكن لم يتم عقد دورات تدريبية، وذلك لأسباب تتعلق بجائحة كورونا، وصعوبة عقد التدريب عن بعد، لاحتواء المواد التدريبية على الحالات العملية التي يجب التأكد من إتقانها. ومن المهم الإشارة، هنا، الى أنه تم ترخيص ستة مخمنين عقاريين جدد، ليصبح عدد المخمنين العقاريين المرخصين 60 مخمّناً عقارياً.

قطاعات سوق رأس المال > خدمات التمويل الرقمي والابتكار > التعريف بالقطاع

أتاحت التغييرات التكنولوجية السريعة فرصاً عديدة لتحسين الخدمات في مختلف القطاعات بشكل عام، والقطاع المالي بشكل خاص، حيث ترتبط أهمية توظيف التكنولوجيا المالية ارتباطاً وثيقاً بتحقيق أهداف الشمول المالي، من خلال تعزيز وصول واستخدام فئات المجتمع المختلفة للخدمات المالية عبر القنوات المالية الرسمية، ولاسيما خلال جائحة كورونا (COVID-19)، حيث شهد القطاع المالي تحولاً واضحاً خلال فترة الجائحة نحو استخدام المنتجات المالية الرقمية (DFS) التي مكنت المستخدمين من الوصول إلى الخدمات والمنتجات المالية على الرغم من إجراءات الإغلاق الناجمة عن الجائحة.

وفي هذا الخصوص، وعلى صعيد القطاع المالي غير المصرفي، اتخذت الهيئة على عاتقها تعزيز دور التكنولوجيا المالية في القطاع المالي غير المصرفي، وفتح الآفاق أمام مقدمي الخدمات المالية، والمبتكرين، والرياديين، لتوفير الحلول التكنولوجية المالية من جهة، ومن جهة أخرى ضمان حماية حقوق المستهلكين من خلال الرقابة الفاعلة على القطاع المالي غير المصرفي، التي تأخذ بعين الاعتبار التطورات التكنولوجية الحاصلة، بما يواكب التطورات في صناعة التكنولوجيا المالية العالمية، وانعكس ذلك في استراتيجيتها الخمسية للأعوام 2021-2025، حيث تم تخصيص برنامج متكامل في الاستراتيجية لتعزيز استخدام التكنولوجيا المالية في القطاع المالي غير المصرفي، وتوفير البيئة الممكنة لها. كما عملت الهيئة على استحداث **"الإدارة العامة لخدمات التمويل الرقمي والابتكار"** على هيكلها التنظيمي في بداية العام 2021، وفي العام ذاته أقر مجلس إدارة الهيئة سياسة الهيئة للتعامل مع الابتكارات والأفكار الجديدة المستندة إلى التكنولوجيا المالية في القطاع المالي غير المصرفي، التي تستند إلى الأساليب الرقابية والإشرافية الحديثة التي فرضتها التكنولوجيا المالية، من حيث طبيعتها وعدم نمطيتها، والممارسات الدولية والقواعد الإرشادية الموصى بها للهيئات الرقابية، لخلق بيئة مشجعة وصديقة للابتكارات والحلول المستندة إلى التكنولوجيا المالية، فإن هيئة سوق رأس المال ستتبع نهج الاختبار والتعلم (Test-and-Learn Approach) ضمن ضوابط وشروط تهدف، بشكل أساسي، إلى حماية حقوق المستهلكين، والمحافظة على الاستقرار المالي، والتوسع الأفقي للقطاعات المالية غير المصرفية، وتقليل تكاليف الخدمات والمنتجات المقدَّمة.

قطاعات سوق رأس المال > خدمات التمويل الرقمي والابتكار > أبرز تطورات العام 2021

- **تطوير الإطار التنظيمي اللازم لخلق البيئة الممكّنة لاستيعاب الابتكارات المالية وتشجيعها:**
- أطلقت الهيئة منصة **"ابتكر"** ("EBTAKER" as a regulatory innovation hub") بداية العام 2021، التي تختص باستلام الهيئة للابتكارات ذات العلاقة بالتكنولوجيا المالية في القطاع المالي غير المصرفي، وتوجيهها رقابياً بما يسهم في خلق بيئة مواتية للابتكار والريادة في الخدمات المالية الرقمية، كما تعتبر من أوائل المنصات الرقابية في المنطقة التي تعنى بتوفير الإشراف الرقابي والتنظيمي في القطاع المالي غير المصرفي لأصحاب الأفكار الريادية. وفي النصف الثاني من العام ذاته، عملت الهيئة على تطوير منصة الابتكار "ابتكر"، وإطلاق النسخة المحدثة من المنصة، مع إضافة الإرشادات اللازمة للمبتكرين والأدوات التوجيهية المناسبة، والربط بين المنصة ومجموعة من المسرعات والحاضنات (Accelerators and Incubators) في فلسطين، إضافة الى ربطها أيضاً بشركاء البيئة الممكّنة للتكنولوجيا المالية، ما يُسهم في تنمية فكرة الابتكار ودعم المبتكرين وتوجيههم إلى الجهات ذات العلاقة.
- **إعداد مسودة تعليمات "ترخيص منصات إلكترونية لبيع خدمات مالية غير مصرفية وتقديم خدمة التجميع والمقارنة":** انسجاماً مع استراتيجية الهيئة في تعزيز استخدام التكنولوجيا المالية في القطاعات المالية غير المصرفية، وتوجهاتها في خلق وتطوير البيئة الرقابية والتنظيمية الحالية للقطاعات المالية التي تشرف عليها الهيئة، فيما يتعلق بالتعامل مع التكنولوجيا المالية، عملت الهيئة خلال العام 2021 على إعداد مسودة تعليمات "ترخيص منصات إلكترونية لبيع خدمات مالية غير مصرفية وتقديم خدمة التجميع والمقارنة"، والمتوقع إقرارها من قبل مجلس الإدارة خلال العام 2022، وتهدف إلى إيجاد وتطوير قنوات توزيع جديدة تستند إلى التكنولوجيا المالية، بهدف زيادة التوسع الأفقي للقطاع المالي غير المصرفي، وزيادة نسب الوصول والاستخدام للخدمات المالية غير المصرفية، وتعزيز الشمول المالي، إضافة إلى سد الفجوة التشريعية الموجودة حالياً في تعامل القطاع المالي غير المصرفي مع التكنولوجيا المالية، وبخاصة المنصات الإلكترونية.
- **تطوير وتشغيل صندوق الرقابة الافتراضي (Regulatory Sandbox) وتوفير البيئة التنظيمية والقانونية اللازمة لعمله:** بعد إطلاق الهيئة لمنصة "ابتكر" الخاصة باستقبال الابتكارات ابتداءً من مرحلة تطوير الفكرة (Ideation Phase)، لا بد أن يمر الابتكار في مراحل رقابية وإشرافيه أخرى قبل تخرجه والحصول على الترخيص النهائي، حفاظاً على سلامة القطاع المالي غير المصرفي، وحماية حقوق المستهلكين، ولعل أهمها **بيئة الرقابة الافتراضية**. وعلى ضوء ذلك، عملت الهيئة، بالتعاون مع المؤسسة الألمانية للتعاون الدولي (GIZ)، على تطوير آلية التعامل، وتحديد وتقييم الخيارات المتاحة أمام الهيئة فيما يخص صندوق الرقابة الافتراضي، التي تمثل مرحلة مهمة من مراحل التعامل مع الحلول والابتكارات، حيث يحتاج الابتكار إلى الاختبار الفعلي في بيئة واقع عملي وضمن ضوابط وشروط محددة تحددها الهيئة، وهو دور بيئة الرقابة التجريبية. ومن جهة أخرى، عملت الهيئة على تنفيذ دراسة معمّقة لتجارب العديد من الدول العربية التي عملت على تطوير وتشغيل صندوق رقابة افتراضي، واستخلاص تجاربهم في هذا المجال، كما أعدت الإدارة العامة لخدمات التمويل الرقمي والابتكار للإدارة التنفيذية في الهيئة، ورقة موقف فنية بخصوص تعليمات صندوق الرقابة الافتراضي (الصندوق الرملي)، وتعمل الهيئة حالياً على تحديد شكل الإطار القانوني والتنظيمي اللازم لعمل صندوق الرقابة الافتراضي "الصندوق الرملي".
- **توفير أداة رقابية جديدة "رسالة عدم ممانعة":** عملت الهيئة على استحداث أداة رقابية جديدة وهي "رسالة عدم ممانعة"، حيث صادق مجلس إدارة الهيئة على رسالة عدم الممانعة في جلسته رقم (02/2021)، التي تعتبر بمثابة أداة رقابية تمكن الهيئة من التعامل مع أصحاب الحلول الابتكارية، وهي تعتبر مرحلة لاحقة لمرحلة الاختبار في البيئة الرقابية الافتراضية، مع الإشارة الى ان الهيئة منحت رسالة عدم ممانعة لشركة مبادرة الشرق الأوسط للاستثمار غير الربحية الأجنبية المالكة لمنصة "تمويلي" في فلسطين التي تؤهلها لتقديم خدمات تشبيك تأمينية عبر المنصة.

2- توفير البيئة الممكنة لتطوير منتجات مالية مبتكرة

- **تطوير البيئة القانونية الممكّنة لعمل التأمين متناهي الصغر:** قامت الهيئة، خلال العام 2021، بتحديد الإطار العام لتطوير التأمين متناهي الصغر في فلسطين، والاطلاع على تجارب الدول المحيطة في هذا المجال، كما عملت الهيئة بالتنسيق مع خبراء دوليين بهدف إعداد دراسة اكتوارية، تهدف إلى تطوير البيئة القانونية والتنظيمية الممكّنة لعمل التأمين متناهي الصغر في فلسطين، وبخاصة تلك المرتبطة بتقليل تكاليف التمويل، وتعزيز الشمول المالي للمنشآت الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر وريادي الأعمال.
- **تحفيز خدمات صناديق التمويل الجماعي (Crowdfunding):** عملت الهيئة، خلال العام 2021، على بدء التقييم الأولي لمتطلبات تطوير صناديق التمويل الجماعي في فلسطين، كأحد الابتكارات المالية لتوفير البدائل التمويلية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر وريادي الأعمال، وذلك بالتعاون مع الوكالة الألمانية للتعاون الدولي (GIZ)، حيث عملت (GIZ) على إعداد تقييم أولي لمدى الطلب على صناديق التمويل الجماعي (Crowdfunding) في فلسطين.

واقع القطاع

منذ إطلاق منصة "ابتكر" في آذار من العام 2021، تم استلام ثلاثة عشر طلباً لحلول وتطبيقات مستحدثة عبر المنصة، كما يشير الشكل (1) أدناه. وتمت متابعة هذه الطلبات وتقديم الإرشاد والدعم اللازم، وخلال العام ذاته تم منح رسائل عدم الممانعة لابتكارين في قطاع التأمين.

كما يمكن تصنيف الابتكارات الواردة عبر المنصة حسب القطاع كما هو موضح في الشكل (2). وكما يلاحظ، فإن قطاع التأمين يحتل النسبة الأكبر من عدد الابتكارات الواردة، تليها الابتكارات التي تختص بقطاعي التأجير التمويلي والأوراق المالية.

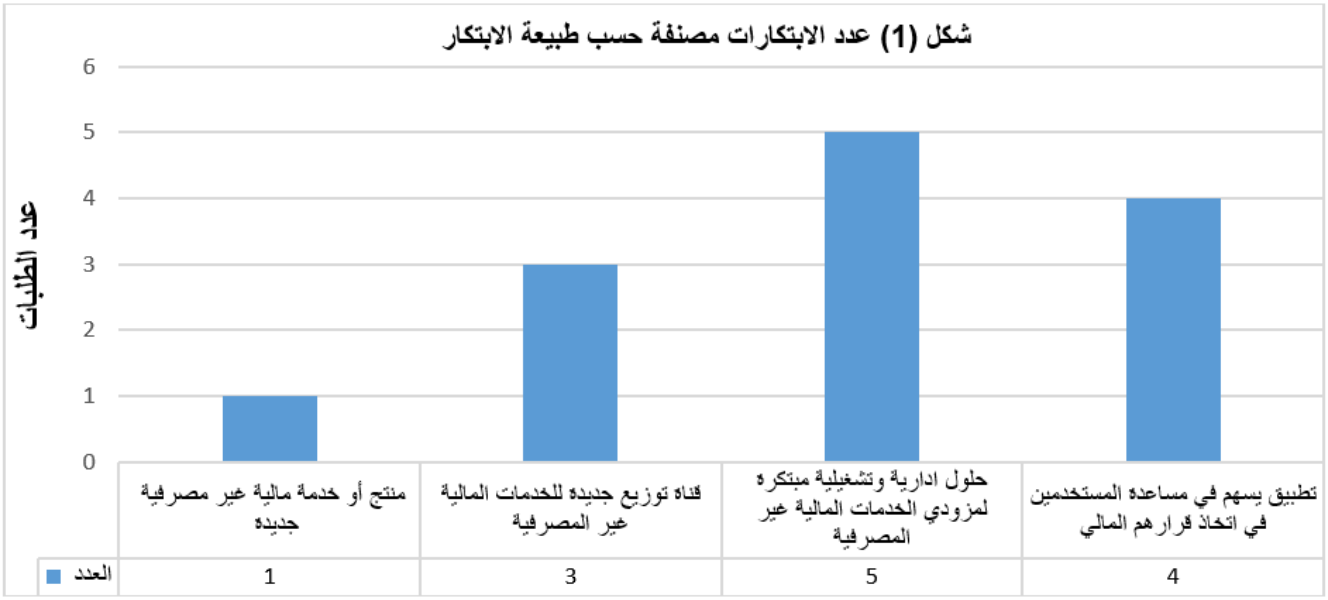

كما يمكن تصنيف الابتكارات الواردة عبر المنصة حسب القطاع كما هو موضح في الشكل (2). وكما يلاحظ، فإن قطاع التأمين يحتل النسبة الأكبر من عدد الابتكارات الواردة، تليها الابتكارات التي تختص بقطاعي التأجير التمويلي والأوراق المالية.

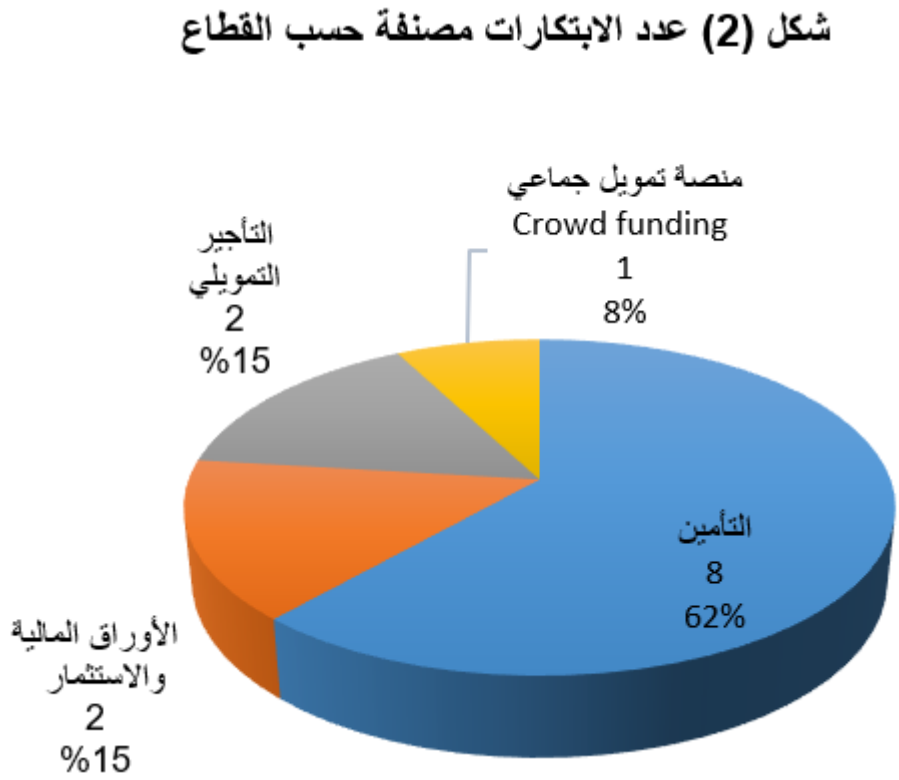

خدمات الاستدامة المالية

خدمات الاستدامة المالية > حوكمة الشركات

شهد العام 2021 مجموعة من الإنجازات على صعيد حوكمة الشركات، ركّزت، في جلها، على المستوى التطويري لحوكمة القطاعات، إضافة إلى استمرار التعاون الاستراتيجي مع مؤسسة التمويل الدولية (IFC) في مجال تعزيز حوكمة الشركات في فلسطين، وفيما يلي ملخص لأهم التطورات، خلال العام 2021، على صعيد حوكمة الشركات:

- **تطوير مدونة قواعد الحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات (ESG) في فلسطين،** حيث عملت الهيئة خلال العام 2021، وبالتعاون مع مؤسسة التمويل الدولية (IFC)، على الانتهاء من إعادة بناء وتطوير مدونة حوكمة الشركات الصادرة في العام 2009، وذلك بالاستناد إلى متطلبات (Environmental and Social Governance-ESG)، وتعد دولة فلسطين من أوائل الدول في المنطقة التي تُضمِّن متطلبات (ESG) في مدونة حوكمة الشركات، التي تشير إلى إلزام الشركة بوضع سياسات وممارسات للرقابة فيما يتعلق بالأداء البيئي والاجتماعي لها، وقد تشمل الأمثلة على القضايا ذات الصلة (على سبيل المثال) الصحة المهنية والمجتمعية والسلامة والأمن، ومعايير العمل، والحد من التلوث والسيطرة عليه، وغيرها، وذلك بما يتوافق والواقع الفلسطيني، حيث تم، في هذا الاطار، تنفيذ مراجعة معمّقة للمدونة الصادرة في العام 2009 لتشمل التطورات الحاصلة في مبادئ ومتطلبات حوكمة الشركات على المستوى الدولي، إضافة إلى التطورات في الأطر التشريعية المحلية ومبادئ الحوكمة ومستجداتها، وتحديداً فيما يخص الإفصاح وإدارة المخاطر، ودور مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية. من جهة أخرى، يجري العمل على دمج متطلبات قانون الشركات الجديد رقم (42) لسنة 2021م وانعكاساته على المدونة المحدثة.
- **استمرار برنامج دمج مساق حوكمة الشركات في الجامعات الفلسطينية:** تم دمج مساق حوكمة الشركات في الجامعات الفلسطينية، من خلال توقيع اتفاقية تعاون ما بين الهيئة ومؤسسة التمويل الدولية (IFC)، واتفاقيات تعاونية ثلاثية الأطراف تشمل الهيئة، ومؤسسة التمويل الدولية، والجامعات الفلسطينية، حيث بلغ عدد الجامعات التي أدرجت المساق في خطتها التدريسية حتى نهاية العام 2021، خمس جامعات فلسطينية هي: جامعة بيرزيت، جامعة فلسطين التقنية-خضوري، جامعة فلسطين الأهلية، جامعة القدس المفتوحة، الجامعة العربية الأمريكية، ويجري العمل، أيضاً، على إدراج المساق في كل من جامعة القدس-أبوديس، وجامعة النجاح الوطنية. في السياق ذاته، بلغ عدد المتقدمين للمساق، منذ إطلاق البرنامج قبل سنوات عدة، وحتى نهاية الفصل الدراسي الصيفي من العام الأكاديمي 2020/2021، 5043 طالباً وطالبة من خمس جامعات، وهي الجامعات الموقعة على اتفاقية دمج مساق الحوكمة، اجتاز منهم المساق بنجاح 4432 طالباً وطالبة، بنسبة نجاح 88%، فيما بلغت نسبة الطلبة غير المجتازين 12% بواقع 610 طلبة، كما يبين الشكل رقم (3)، ويحصل الطالب المجتاز للمساق على شهادة معتمدة من قبل الهيئة ومؤسسة التمويل الدولية (IFC). ويوضح الشكل رقم (4)، نسبة توزيع الطلبة حسب الجنس، حيث بلغت نسبة الطلبة من الذكور 34% مقابل 66% من الطلبة الإناث.

شكل (3) عدد الطلاب الملتحقين بمساق حوكمة الشركات

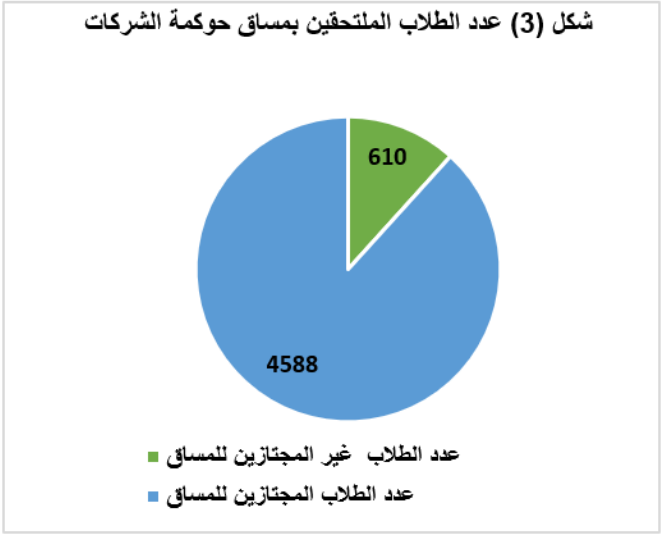

شكل (4): المتقدمون لمساق حوكمة الشركات موزعين وفقاً للنوع الاجتماعي

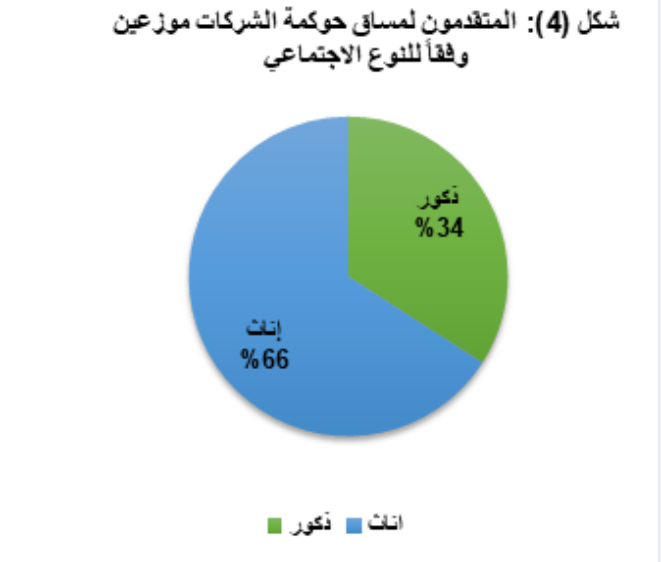

خدمات الاستدامة المالية > الشمول المالي

بعد مِضي ما يقارب منتصف الإطار الزمني الخاص بتطبيق الاستراتيجية الوطنية للشمول المالي المقرّة من قبل مجلس الوزراء في العام 2018، استطاعت الهيئة تحقيق العديد من الإنجازات في سياق تعزيز الشمول المالي في فلسطين. وتجدر الإشارة إلى أن الخطة التنفيذية للاستراتيجية الوطنية خلال الأعوام الماضية واجهت العديد من التحديات المتمثلة بالأزمات الاقتصادية والسياسية التي واجهت البلاد، والناتجة تحديداً بفعل أزمتي المقاصة وجائحة كورونا (COVID-19)، إلا أن الجهات الناظمة ضاعفت من جهودها للحفاظ على سلامة القطاع المالي بشقيه المصرفي وغير المصرفي، بما يشمل مواصلة العمل على تحقيق أهداف الشمول المالي. فوفقاً لنتائج احتساب مؤشرات الشمول المالي التي سيتم استعراضها، أيضاً، في هذا التقرير، يمكن الاستدلال على متانة القطاع المالي وقدرته على مواجهة الأزمات الاقتصادية والمخاطر النظامية. وعلى الرغم من هذه التحديات والمستجدات السابق ذكرها، استطاعت الهيئة تحقيق جملة من الإنجازات الرامية إلى تعزيز الشمول المالي في القطاع المالي غير المصرفي على وجه التحديد، وفيما يلي نستعرض أبرز تلك الإنجازات المتحققة خلال العام 2021:

- **أنشطة الرقابة والتقييم**
- **إطلاق مؤشرات الشمول المالي للعام 2020[1]**

تهتم الهيئة بالقراءة المستمرة للتقدم الحاصل على مخرجات أنشطة الخطة التنفيذية الخاصة بالاستراتيجية الوطنية للشمول المالي 2018-2025، حيث قامت الهيئة باحتساب مؤشرات الشمول المالي للعام 2020 الخاصة بالقطاع المالي غير المصرفي، وذلك استناداً إلى مؤشرات دولية معتمدة، مع مراعاة السياق المالي الفلسطيني، بحيث تنبثق هذه المؤشرات من ثلاثة أبعاد رئيسية للشمول المالي، وهي الوصول إلى الخدمات والمنتجات المالية (Access)، واستخدام هذه المنتجات والخدمات (Usage)، والقدرات المالية للمواطنين (Financial Capability). وتساهم هذه المؤشرات في قياس مستوى الشمول المالي في فلسطين، وتقديم صورة واضحة عنه، ما يتيح الفرصة إلى مقارنة واقع الشمول المالي في فلسطين مع السنوات السابقة من جهة، ومع الدول الأخرى من جهة أخرى.

- **التحضير لعملية إعادة تقييم نتائج تطبيق الاستراتيجية الوطنية للشمول المالي خلال 2022**

عملت اللجنة الفنية للشمول المالي على متابعة تنفيذ أنشطة الرقابة والتقييم المرتبطة بالاستراتيجية الوطنية للشمول المالي، ومنها الإعداد لعملية تقييم نتائج التطبيق الفعلي التي من المتوقع أن تتم خلال النصف الثاني من العام 2022، من خلال دراسة مسحية شاملة لواقع الشمول المالي في فلسطين، والتي لها دور كبير في تحديد مسار تنفيذ الاستراتيجية، والتأكد من أنها تسير وفقاً لخطة العمل، ولاتخاذ الإجراءات والتعديلات اللازمة إن وجدت. كما قامت اللجنة الفنية بالبحث عن إمكانية تطوير أدوات قياس ومؤشرات جديدة للشمول المالي في فلسطين، وبخاصة مع وجود وفرة أكثر في المعلومات من جانب العرض (المؤسسات المالية) مقارنةً بما تمت دراسته خلال العام 2016 تحديداً في جانب التكنولوجيا المالية (Fintech)، حيث زاد الاعتماد على الوسائل التكنولوجية مؤخراً بشكل ملحوظ، وبخاصة خلال جائحة كورونا التي مر بها العالم والبلاد منذ بداية العام 2020، والتي جعلت من استخدام الوسائل التكنولوجية أمراً لا بد منه في مختلف القطاعات من ضمنها القطاع المالي، ما ساهم، بشكل كبير، في تعزيز الوصول إلى الخدمات والمنتجات المالية المختلفة، وزيادة دور التكنولوجيا في القطاع المالي، الأمر الذي يستدعي أن يتم النظر في عدد وحجم المعاملات التي تتم عبر الوسائل التكنولوجية.

ومن جانب العرض، عملت اللجنة الفنية للشمول المالي على تطوير قواعد البيانات المتوفرة لديها عن القطاع المالي بشقية (المصرفي وغير المصرفي)، واحتساب مؤشرات الشمول المالي للعامين 2019-2020 وفقاً للمراجع الدولية كما تم ذكره أعلاه، وهذا ما يميز الدراسة الحالية المنوي تنفيذها عن نظيرتها المنفذة في العام 2016، حيث إنها سوف تأخذ بعين الاعتبار معلومات جانب العرض (Supply-side data) ما يعكس دقةً أكبر في مخرجات الدراسة، ومن جهة أخرى يتيح الفرصة لتركيز المسح على قياس الجوانب النوعية للشمول المالي (Qualitative)، مثل بُعد الثقة في المنتجات والخدمات المالية ورضاء المستهلكين.

عقد الاجتماع الرابع للجنة الوطنية للشمول المالي

[1] مؤشرات الشمول المالي في القطاع المالي غير المصرفي.

عقدت اللجنة الوطنية للشمول المالي اجتماعها الرابع في الثلاثين من أيار من العام 2021، جرت خلاله مناقشة مجموعة من المواضيع التي تهدف إلى تعزيز الشمول المالي في فلسطين. وجاءت مخرجات الاجتماع على شكل مجموعة من التوجيهات، التي شملت تفعيل دور القطاع الخاص في عمليات تعزيز الوصول إلى الخدمات والمنتجات المالية من قبل الفئات المهمّشة في المجتمع، إضافة إلى تقليل نسب الإقصاء المالي من خلال مواءمة التشريعات والأنظمة التي تصدرها الجهات الحكومية مع مساعي الاستراتيجية الوطنية للشمول المالي التي تهدف إلى توسيع قاعدة الشمول المالي.

- **إعادة هيكلة مجموعات عمل الشمول المالي المتخصصة وفقاً للمرحلة الحالية من تنفيذ الاستراتيجية:**

وفقاً للاستراتيجية الوطنية للشمول المالي (2018-2025)، فقد تم تشكيل ست مجموعات عمل متخصصة، بحيث تركز كل مجموعة جهودها نحو فئة محددة من فئات المجتمع، وذلك بما ينسجم مع خبرات المجموعة وطبيعة عملها، ما يساعد على تحقيق أهداف الاستراتيجية، وتسليط الضوء على هذه الفئات التي تعتبر موضع هدف الاستراتيجية الوطنية للشمول المالي. خلال العام الحالي 2021، قامت اللجنة الفنية للشمول المالي ببحث سُبل تعزيز دور مجموعات العمل وزيادة كفاءتها وفعاليتها، وذلك من خلال إعادة هيكلة مجموعات العمل وفقاً لما تفتضيه المرحلة الحالية من تنفيذ الاستراتيجية، وبما يضمن تحقيق أهداف الاستراتيجية، حيث إن عملية الهيكلة هي عبارة عن دمج لمجموعات العمل المتخصصة، والبالغ عددها ست لجان، لتصبح ثلاث مجموعات كالتالي:

- مجموعة عمل المشاريع الريادية والصغيرة والمتوسطة.
- مجموعة عمل المنتجات المالية المبتكرة.
- مجموعة عمل تمكين المستهلك.

حيث إن الهدف الأساسي من دمج المجموعات هو زيادة كفاءتها وفاعليتها بشكل يسمح بدورية اجتماعاتها، وزيادة نشاطاتها، ومساهمة أكبر في تحقيق أهداف الشمول المالي.

مكافحة جريمتي غسيل الأموال وتمويل الإرهاب

مكافحة جريمتي غسل الأموال وتمويل الإرهاب:

تهدف الهيئة إلى تهيئة المناخ الملائم لتحقيق استقرار ونمو رأس المال، وتنظيم وتطوير ومراقبة سوق راس المال في فلسطين، وحماية حقوق المستثمرين، وانطلاقا من مهامها وأهدافها الرامية الى تحقيق الاستقرار في سوق رأس المال، ومن اجل تجنيب قطاعات سوق رأس المال من مخاطر عمليات غسل الاموال وتمويل الارهاب، والتي قد تهدد استمرار هذه القطاعات وتعريضها لمخاطر مالية وتشغيلية وقانونية وغيرها. مع بداية عام 2021 واصلت الهيئة دورها في موائمة الامتثال في تطبيق الاستراتيجية الوطنية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وفق الاتي:

- التزاماً بتعليمات 4 لسنة 2016 تم عقد اجتماع من خلال تطبيق zoom بتاريخ 11/1/2021 مع جميع المدققين الحسابات المتعاقدين مع الشركات الخاضعة لرقابة واشراف الهيئة ومناقشة (PCMA AML suggested procedures) الإجراءات المطلوبة من المدقق للتدقيق عليها وتزويد الهيئة بتقرير قبل تاريخ 31/8/2021، وتم إطلاع القطاعات الخاضعة لإشراف ورقابة الهيئة على هذه الإجراءات وإصدار تعميم بالخصوص.
- تم عقد اجتماعات مع مسؤولي الاتصال لشركات الأوراق المالية والبورصة وذلك لمناقشة تقارير التفتيش لعام 2020 وهذه اللقاءات تتمثل بتغذية عكسية لمراجعة ومناقشة منظومة الحد من مخاطر مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.
- تم زيارة كافة شركات التامين وعقد اجتماعات مع مسؤولي الاتصال لديهم وذلك للوقوف على إجراءات الشركة في مواجهة مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب وتم توجيه تعميم لكافة الشركات بالثغرات الموجودة لديهم.
- تم استحداث أداة من شأنها مساعدة الشركات اجراء تقييم ذاتي لمخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب ووضع إجراءات للحد من هذه المخاطر والتعرف على مواطن الضعف لديهم.
- تم مراجعة كافة تقارير المدقق الخارجي لكافة القطاعات وتوجيه كتب لتزويد الهيئة بخطط تصويب مزمنة خلال الربع الأول من عام 2022.

اصدار التعليمات والتعاميم:

التعاميم الصادرة عن الهيئة من شأنها رفع كفاءة وتعزيز قدرة الشركات على مواجهة مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب واتباع النهج القائم على المخاطر في الكشف عن المعاملات المشبوه، وتم اصدار العديد من التعاميم في النصف الأول من عام 2021 وجاءت على النحو التالي:

- تعميم ارسال تقرير سنوي عن كافة الأنشطة المتعلقة بمكافحة غسل الأموال.
- تعميم المدقق الخارجي.
- تعميم المدقق الداخلي.
- تعميم القرارات الصادرة عن مجلس الامن الدولي، وبلغت عددها 7.
- تعميم الدول عالية المخاطر والمحظور التعامل معها ونشرها على موقع الهيئة.
- تعميم أداة التقييم الذاتي.
- تعميم رفع كفاءة شركات التامين.
- تعميم تقرير أنماط واتجاهات غسل الأموال.
- تعميم التسجيل على برنامج GOAML.

جولات تفتيش مختصة واعداد سجلات مخاطر:

- منذ بداية عام 2021 قامت الإدارة العامة للأوراق المالية بإنهاء 14 جولة تفتيش وفقاً للخطة المستندة الى المخاطر على كافة شركات الأوراق المالية والسوق المالي. وتم استحداث أداة تساعد فريق التفتيش فحص ضوابط الشركات وبناء (RISK PROFILE) لكل شركة على حدا وكانت نتائج تصنيف الشركات للمخاطر 3 شركات عالية المخاطر، 3 شركات متوسطة، 3 شركات منخفضة المخاطر.
- قامت الإدارة العامة للتأجير التمويلي متمثلة بدائرة الرقابة والتفتيش لديها وبالتعاون مع قسم مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب انهاء 5 جولات تفتيش مختصة وجاري العمل على اجراء المزيد خلال هذا العام.
- قام قسم مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب في زيارة كافة شركات التأمين والاجتماع مع مسؤولي الاتصال لديهم

وذلك بهدف متابعة خطط تصويب الاعمال لديهم وماهي الفجوات التي لا تزال موجودة، وتم اصدار تعميم بتاريخ 22/4/2021 لرفع الكفاءة قطاع التأمين وتصويب الفجوات الحالية.

حالات اشتباه:

تم رفع 4 تقارير اثنان منهم لقطاع التأمين وواحد يعود لقطاع التأجير التمويلي وواحد يعود للإدارة العامة للأوراق المالية وتم ابلاغ وحدة المتابعة المالية عبر نظام (GOAML) وفق سياسات الإبلاغ، وتم تزويدهم بكافة المستندات والرد على جميع الاستفسارات المتعلقة بطلب الاشتباه ونحن في انتظار نتائج التقرير.

جولات تفتيش مختصة بناءً على طلب الوحدة:

- قامت الإدارة العامة للأوراق المالية في انتداب جولتين تفتيش بناء على طلب وحدة المتابعة المالية لعام 2021 بهدف التعرف والتحقق من إجراءات الشركات في التعامل العملاء بعد رفع تقارير اشتباه بحقهم.

إحالة الى النيابة العامة:

تم إحالة ملف الى النيابة العامة وذلك لارتكاب مخالفة احكام قانون التأمين رقم 20 لسنة 2005 وتعديلاته وممارسة اعمال وكيل تأمين بدون ترخيص.

المشاركة في المؤتمرات وورشات العمل والبرامج التدريبية:

- مشاركة 21 موظف من الهيئة ببرنامج (الجرائم المالية في قطاع التامين) مع هيئة التامين الامارتية.
- مشاركة 13 موظف من الهيئة ببرنامج (التداول في بورصة العملات والمعادن والسلع) مع المعهد المصرفي الفلسطيني.
- مشاركة 10 موظفيين من الهيئة ببرنامج (التخصيم (الإطار التشريعي والتقني)) مع معهد الخدمات المالية المصري/ تابع للهيئة العامة للرقابة المالية المصرية.
- مشاركة موظفيين من الهيئة ببرنامج (حوكمة شركات التأمين ومكافحة الجرائم المالية) مع الصندوق النقد العربي.
- مشاركة موظفيين من الهيئة ببرنامج (Capital Markets International Trends and Developments") مع اتحاد هيئات الأوراق المالية العربية.
- مشاركة موظفيين من الهيئة ببرنامج (حول نظام مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب) مع صندوق النقد العربي.

ابراز الهيئة محلياً وتعزيز حضورها الإقليمي والدولي:

- بسبب الظروف الراهنة لم يتم مشاركة الهيئة بما يتعلق بمكافحة جريمتي غسل الأموال وتمويل الإرهاب لغاية تاريخه بشكل وجاهي، وانما جميع المشاركات تمت من خلال لقاءات zoom.

التعاون المحلي والدولي:

طلب التعاون المحلي واردة من السلطات المختصة:

- استلمت الهيئة 10 كتاب بعنوان رفع السرية من محكمة الفساد وتم الرد عليها جميعا.
- استلمت الهيئة 9 كتاب بعنوان طلب معلومات من وحدة المتابعة المالية وتم الرد عليها جميعا.

طلب التعاون المحلي صادر الى السلطات المختصة:

- قامت الإدارة العامة للتأمين وبناءً حالات اشتباه بتوجيه طلبات مساعدة الى وحدة المتابعة المالية لجمع البيانات والمعلومات من دولة قطر.

طلب التعاون الدولي الصادر:

- قامت الهيئة وبناءً على حالات اشتباه بتمرير طلبات تعاون دولية عن طريق وحدة المتابعة المالية الفلسطينية الى دولة قطر ولم يتم استلام الرد لغاية تاريخه.

لمحة عن اهم احصائيات عام 2021:

الاحصائيات والبيانات

نوع الإحصائية	العدد	عن سنة	الإدارة الرقابية	الملاحظات
	1	2021	التأجير التمويلي	
تقارير الاشتباه	1	2021	الأوراق المالية	
	2	2021	التأمين	
ملفات محالة ال النيابة	1	2021	التامين	
تعاميم عامة /رفع وتحسين الكفاءة	1	2021	التأمين	
تنفيذ قرارات مجلس الامن	9	2021	من الهيئة	
جوالات تفتيش بناء على طلب الوحدة	7	2021	من الهيئة	
	2	2021	الأوراق المالية	
جولات تفتيش مختصة	5	2021	التأجير التمويلي	
	9	2021	التأمين	جولات متابعة اعمال تصويب
	10	2021	الأوراق المالية	
تقارير سنوية عن الجهات الخاضعة لاشراف الهيئة	9	2021	الأوراق المالية /عن سنة 2020	
	9	2021	التأجير التمويلي/عن سنة 2020	
	9	2021	التأمين/عن سنة 2020	
التدريب والتأهيل الكادر الوظيفي في الهيئة	8	2021	موظفي الهيئة	8 برامج تدريبية متعددة
طلبات تعاون دولي صادرة	1	2021	الى وحدة التحريات القطرية	من خلال وحدة المتابعة المالية
التعاون مع السلطات المختصة المحلية -صادر	1	2021	التأمين	الى وحدة المتابعة المالية/استفسار
	11	2021	الهيئة	محكمة الفساد
التعاون مع السلطات المختصة المحلية- وارد	42	2021	من الهيئة	وحدة المتابعة المالية

دائرة إدارة المخاطر-قسم إدارة المخاطر:

يوفر إطار إدارة المخاطر في الهيئة النوايا والتوجيهات الاجمالية للهيئة فيما يتعلق بإدارة المخاطر. كذلك، كما ويقدم إطار عمل إدارة المخاطر في الهيئة الإجراءات والترتيبات لتنفيذ إدارة المخاطر وتحسينها بشكل مستمر تماشياً مع سياق إدارة المخاطر. وتشمل عناصره الأساسية إعداد سياق وقبول مواجهة المخاطر وتقدير المخاطر (تحديدها وتحليلها وتقييمها)، ومعالجة المخاطر والمعلومات والاتصالات والوعي والتدريب ومراقبة ومتابعة المخاطر واستعراضها. تم استحداث قسم إدارة المخاطر داخل دائرة إدارة المخاطر وهي مسؤولة عن إدارة المخاطر داخل الهيئة بالتوافق مع الوحدات الإدارية.

من أبرز نتائج قسم إدارة المخاطر لغاية النصف الأول من عامل 2021:

- تم اعتماد إجراءات عمل توضح سير عمل دائرة إدارة المخاطر.
- جاري العمل على اعتماد أطار إدارة المخاطر في الهيئة.
- جاري العمل على استحداث سجل المخاطر وعقد اجتماع مع الوحدات الإدارية داخل الهيئة

التوعية المالية غير المصرفية

عملت الهيئة في العام 2021 على تنفيذ عدد من الأنشطة التوعوية ذات العلاقة بتطوير البيئة القانونية، وتطوير أعمال الهيئة الفنية، وزيادة الوعي لدى الجمهور بأهمية القطاع المالي غير المصرفي، وهو ركن أساسي من واجبات الهيئة تجاه جمهور المواطنين في فلسطين، حيث تسعى الهيئة، بشكل مستمر، إلى تعزيز قدرات المواطنين وثقافتهم المالية بالقطاعات التي تشرف عليها، إضافة إلى تعزيز علاقاتها الداخلية والخارجية، وذلك استناداً إلى خططها وبرامجها والمهام الموكلة إليها بموجب القانون والأهداف الاستراتيجية المحددة في الخطة الاستراتيجية للأعوام 2021-2025. نرفق لكم مجموعة من الأنشطة والبرامج التوعوية التي تم تنفيذها في العام المذكور:

إطلاق الحوار المجتمعي حول مسودة مشروع قانون التأمين الجديد الذي يعالج القصور في التشريعات القائمة

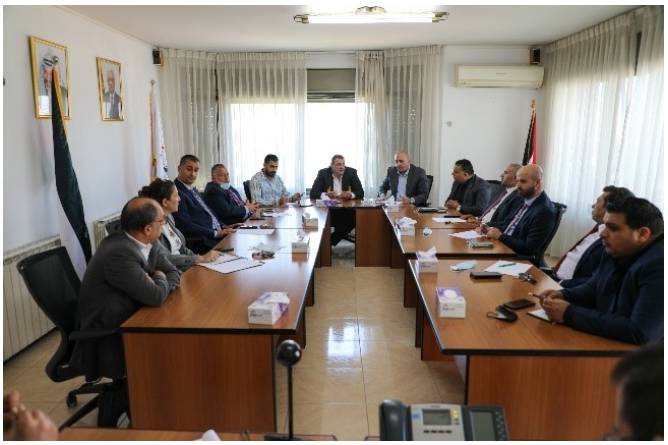

أطلقت الهيئة الحوار المجتمعي حول مسودة مشروع قانون التأمين الجديد الذي يعالج القصور في التشريعات القائمة، وقامت بإرسال مسودة مشروع القانون إلى مجموعة من النقابات والاتحادات والمؤسسات البحثية والقانونية والأكاديمية ومؤسسات المجتمع المدني الفلسطيني، لتوسيع دائرة المشاركة والتشاور حول المسودة، وصولاً إلى قانون يلبي الاحتياجات كافة، ويعالج مواطن القصور.

ويأتي العمل على قانون جديد للتأمين بهدف مواكبة التطورات في صناعة التأمين، بما يتماشى مع أفضل الممارسات والمبادئ الدولية الصادرة عن الجمعية الدولية لمراقبي التأمين (IAIS)، وفي سياق تمتين وتحصين البيئة التشريعية الناظمة لقطاع التأمين في فلسطين ومعالجة القصور في التشريعات القائمة، وذلك بالتنسيق مع خبراء ومختصين دوليين في مجال إعداد قوانين التأمين والتشريعات المصاحبة لها.

ومن ضمن الحوار المجتمعي، نظمت الهيئة جلسة حوارية مع عدد من الصحافيين الفلسطينيين حول مسودة مشروع قانون التأمين، وشارك في الجلسة عدد من الصحافيين المختصين في الصحافة الاقتصادية، وممثلي وسائل الإعلام المحلية المكتوبة، والإلكترونية، والإذاعية والتلفزيونية، كما عقدت الهيئة لقاءً مع اللجنة القانونية للاتحاد الفلسطيني لشركات التأمين، لمناقشة مسودة قانون التأمين الجديد.

وتؤكد الهيئة انفتاحها على المقترحات والتوصيات كافة، وكذلك مشاركة مسودة مشروع القانون مع كل الجهات الوطنية والمجتمعية الفاعلة في المجتمع الفلسطيني دون استثناء

إطلاق منصة "ابتكر"

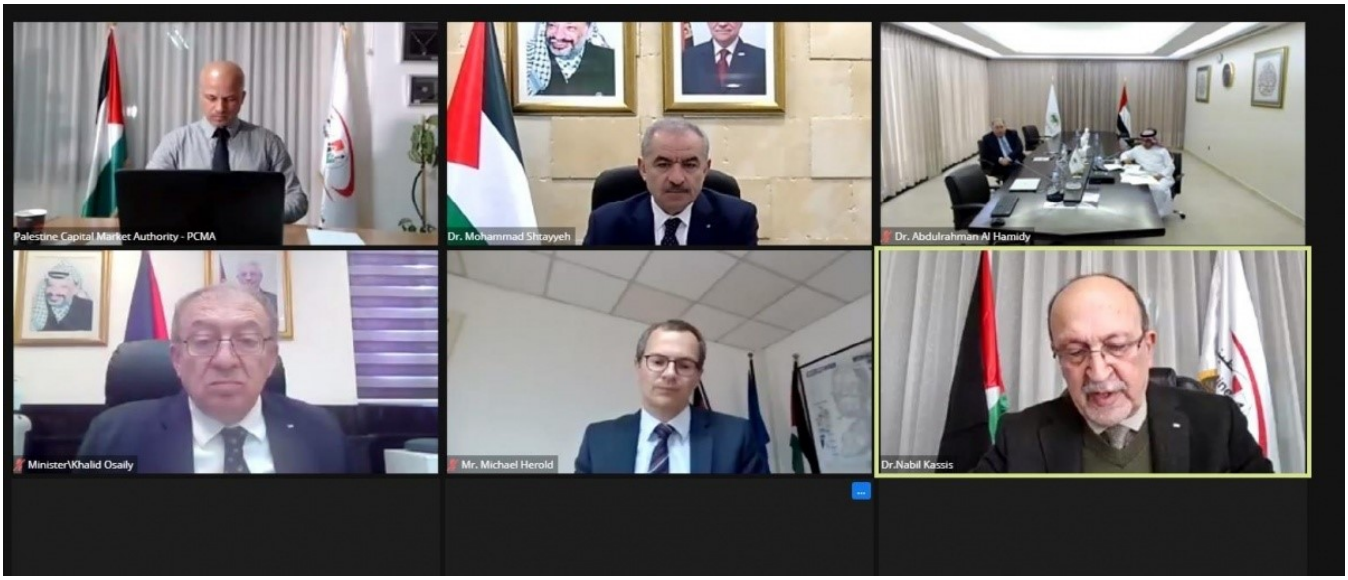

أطلقت الهيئة منصة " ابتكر" الرقابية للريادة في القطاع المالي غير المصرفي خلال ورشة عمل حول التكنولوجيا المالية في فلسطين ما بين الفرص والتحديات، برعاية ومشاركة دولة رئيس الوزراء الفلسطيني الدكتور محمد اشتية وبحضور رئيس مجلس إدارة الهيئة د. نبيل قسيس، ورئيس مجلس إدارة صندوق النقد العربي د. عبد الرحمن الحميدي، ووزير الاقتصاد الوطني خالد العسيلي، ونائب رئيس الممثلية الألمانية في فلسطين ميشيل هيرولد

وتطرقت الورشة الى التحديات والمتطلبات الواجب توافرها لتمكين استخدام التكنولوجيا المالية ومن ضمنها ضرورة توافر إطار تشريعي ملائم ونية تحتية تكنولوجية مساعدة مع اهمية التوازن في طرح الابتكارات المالية وان تكون منضبطة بما يحقق احتياجات الفئات المستهدفة تحديدا المشاريع الصغيرة والمتوسطة ورياديي الاعمال، وحماية حقوق المستهلكين والمحافظة على نزاهة القطاع المالي واستقراره.

وخلصت الورش إلى مجموعة من التوصيات تمثلت بأهمية اتباع مناهج رقابية تتلائم مع متطلبات وديناميكية الحلول والتطبيقات والافكار المستندة الى التكنولوجيا المالية، إضافة الى ضرورة تعزيز النظام البيئي الممكن لإستخدام التكنولوجيا المالية تحديدا من حيث الاطر التنظيمية والتشريعية والربط البيني ما بين الشركاء الرئيسيين.

إطلاق الإطار الاستراتيجي للخدمات المالية الإسلامية في فلسطين

أطلقت الهيئة الإطار الاستراتيجي للخدمات المالية الإسلامية في فلسطين، بالشراكة مع سلطة النقد الفلسطينية، وبالتعاون مع مؤسسة التمويل الدولية (IFC)، وتحت رعاية وزير الاقتصاد الوطني خالد العسيلي.

ويعتبر هذا الإطار الخطوة الأولى على طريق تطوير الخدمات المالية الإسلامية في فلسطين، ويجري العمل على وضع الخطط اللازمة للتنفيذ على أرض الواقع من أجل تحقيق النتائج الإيجابية المرجوة من هذا المشروع، وتوفير الاستثمارات والأدوات المالية الإسلامية داخل فلسطين، بما يجعل فلسطين جاذبة للاستثمارات المالية بشكل عام، والإسلامية بشكل خاص.

الهيئة تمنح رسالة عدم ممانعة لشركة مبادرة الشرق الأوسط للاستثمار غير الربحية الأجنبية

منحت الهيئة رسالة عدم ممانعة لشركة مبادرة الشرق الأوسط للاستثمار غير الربحية الأجنبية المالكة لمنصة "تمويلي" في فلسطين التي تؤهلها لتقديم خدمات تشبيك تأمينية عبر المنصة. وتتضمن الرسالة الموافقة على إدماج شريحة جديدة من طالبي التأمين في قطاع التأمين، وذلك من خلال تشبيكهم مع شركات التأمين. وقدمت الشركة طلب للحصول على عدم ممانعة للهيئة لتقديم خدمات تشبيك المواطنين مع مزودي خدمة التأمين، إضافة إلى التوعية حول خدمات التأمين عبر موقعها "تمويلي/تأمين".

الهيئة تشارك في أسبوع المستثمر العالمي بتنظيم من (IOSCO)

أطلقت الهيئة، بالشراكة والتعاون مع بورصة فلسطين، فعاليات "أسبوع المستثمر العالمي 2021"؛ وهو مبادرة دولية تم إطلاقها بتنظيم من المنظمة الدولية للهيئات المشرفة على أسواق المال في العالم (أيوسكو). وتهدف المبادرة في نسختها الخامسة إلى تعزيز ثقافة المستثمرين وحمايتهم على الصعيد العالمي.

وجاء الأسبوع لعام 2021 تحت عنوان "التمويل المستدام ومنع الاحتيال"، وشهد العديد من الفعاليات، وبخاصة عبر الفضاء الإلكتروني، للتركيز على هذه القضية بشكل متوازٍ مع هيئات الأوراق المالية والبورصات على مستوى العالم، إلى جانب ما يقارب (100) دولة حول العالم.

ومن ضمن الفعاليات التي تم تنفيذها خلال أسبوع المستثمر فعالية افتراضية من خلال تطبيق Zoom، ممثلة بورشة عمل تحت عنوان "قرع الجرس" للمعرفة المالية "التمويل المستدام ومنع الاحتيال"، حيث تناولت خمس أوراق عمل تتمحور حول التنمية المستدامة والتمويل المستدام ومنع الاحتيال، إلى جانب إطلاق حملة توعوية على منصات التواصل الاجتماعي، وذلك لبث رسائل مهمة تحمل مؤشرات ودلائل مهمة للمستثمرين حول التنمية المستدامة والتمويل المستدام. كما تم إنتاج فيديو قصير للغاية نفسها.

الهيئة تطلق "معمل الصحافة المالية" لعام 2021

أطلقت الهيئة ونقابة الصحافيين برنامج "معمل الصحافة المالية" على مدار جولتين؛ الأولى في مدينة نابلس على مدار يومين بهدف تعزيز قدرات الصحافيين والصحافيات في مجال الصحافة المالية، وبخاصة في القطاعات المالية غير المصرفية، تحت رعاية وزارة الاقتصاد الوطني، وبالتعاون مع وكالة التعاون الألماني (GIZ).

ويأتي البرنامج ضمن رؤية الهيئة المستجيبة للاستراتيجية الوطنية للشمول المالي في فلسطين، ولتعزيز التكنولوجيا المالية في القطاعات المالية غير المصرفية، عبر تعزيز الوعي لدى الجمهور، وتعزيز دور الصحافة المالية في فلسطين في رفع الوعي المالي لدى مختلف شرائح المجتمع.

ووقعت الهيئة ونقابة الصحافيين، خلال معمل الصحافة المالي الأول، مذكرة تفاهم في الجلسة الافتتاحية لليوم الأول من المعمل، تتضمن مجموعة من برامج العمل التدريبية والمهنية التي تلبي تطلعات الطرفين، وتسهم في ارتقاء الاقتصاد الوطني الفلسطيني، مع الإشارة إلى أنه تم تنفذ معمل الصحافة المالية بنسخته الثانية في مدينة أريحا، وجاء ذلك بالشراكة مع سلطة النقد الفلسطينية.

الهيئة تنظم لقاء حول فرص وآفاق التكنولوجيا المالية في قطاع الأوراق المالية

نظمت الهيئة لقاء حول التكنولوجيا المالية في قطاع الأوراق المالية، حضره ممثلون عن كافة مكونات القطاع عبر المنصات الافتراضية. وجرى اللقاء بحضور مدير عام الهيئة السيد براق النابلسي، ومعالي رئيس مجلس إدارة بورصة فلسطين السيد ماهر المصري. وشارك في اللقاء ممثلون عن قطاع الأوراق المالية، بمن فيه بورصة فلسطين، وشركات الأوراق المالية، وأمناء الحفظ الأمين، ومدراء الإصدار، ومستشارو الاستثمار.

مناقشة الجهود الوطنية لتنظيم عمل المطورين العقاريين

ناقشت الهيئة مع سلطة الأراضي الجهود المبذولة في تنظيم عمل المطورين العقاريين، حيث يشهد القطاع العقاري نمواً متسارعاً نتيجة ازدياد عدد السكان، والتغيرات في التركيبة الأسرية في فلسطين، إضافة إلى انتقال العديد من العائلات نحو المدن لضرورات العمل. إلا إن النمو المتسارع في بناء الوحدات العقارية وما تبعها من بيع على الخرائط وعمليات التقسيط، أنتج مجموعة من الإشكاليات المتعلقة بتثبيت حقوق طرفي العلاقة، وضرورة الوفاء بالالتزامات من الطرفين، وذلك في ظل غياب التشريعات التي تحدد وتوضح طبيعة العلاقة بين مختلف الأطراف وكيفية حماية حقوقهم.

وقامت الهيئة بدراسة تقييمية للواقع الحالي، واطّلعت على تجارب الدول المحيطة، وأعدت ورقة عمل تجري مناقشتها بشكل وطني وشامل مع سلطة الأراضي الفلسطينية، وسلطة النقد الفلسطينية، ووحدة المتابعة المالية، للخروج بآليات عمل تنظم أعمال التطوير العقاري.

إحصائيات الفيسبوك 2021

إحصائيات الفيسبوك 2021
Facebook Stats 2021

Gender & Age

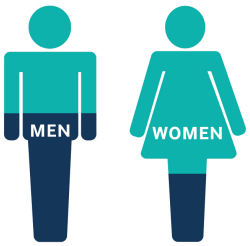

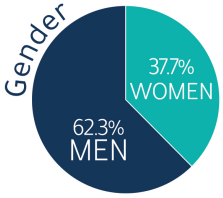

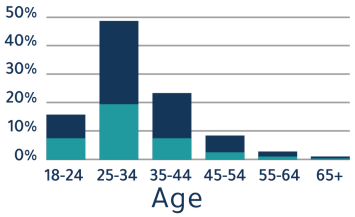

Results

Facebook Page Reach 308,655 ↑ 641.6%

Facebook Page Visits 14,376 ↑ 641.6%

Facebook Page New likes 2,477 ↑ 641.6%

توعوية مالية غير مصرفية

08 أفلام توعوية
30 مقابلات

45 بوست توعوي

03 حملات توعوية ولقاءات متخصصة

11 مقابلات إذاعية وتلفزيونية

أبرز إجراءات الهيئة لمواجهة جائحة كورونا

منذ اللحظات الأولى التي تم فيها الإعلان عن ظهور فايروس كورونا (COVID-19) في فلسطين، واستناداً إلى قرار سيادة الرئيس بإعلان حالة الطوارئ في دولة فلسطين، وقيام جهات الاختصاص باتخاذ جميع الإجراءات اللازمة لمواجهة المخاطر الناتجة عن فيروس "كورونا"، وحماية الصحة العامة، وتوجيهات الحكومة الفلسطينية لمواجهة فايروس كورونا، واستناداً إلى أحكام قانون هيئة سوق رأس المال رقم (13) لسنة 2004؛ بدأت الهيئة باتخاذ كافة الإجراءات اللازمة لموجهة آثار الجائحة، وبالتنسيق مع الجهات ذات العلاقة، كما عممت الهيئة بوجوب اتخاذ كافة الإجراءات الاحترازية الصادرة عن الجهات المختصة لمواجهة فيروس كورونا على كافة القطاعات الخاضعة لرقابتها وإشرافها، والتي شملت: بورصة فلسطين، شركات الأوراق المالية، شركات التأمين، شركات التأجير التمويلي، شركة فلسطين لتمويل الرهن العقاري.

لقد بدأت الهيئة مبكراً باتخاذ تدابير عدة لرصد وتخفيف الجائحة، وضمان استمرارية العمليات، منها التدابير المتعلقة بالسلامة والصحة الشخصية للموظفين وأسرهم، وكذلك إجراءات تمكين العمل عن بعد من خلال خلق وتفعيل بيئة عمل افتراضية، وكذلك اتباع السياسات والإجراءات الحكومية المختلفة، علماً أن موظفي الهيئة كافة، تلقوا التطعيمات اللازمة ضد فايروس كورونا.

إدارة السيولة

لقد رافقت جائحة كورونا ضغوط اقتصادية طالت جميع الدول، من أهمها نقص السيولة لأسباب مختلفة، منها تراجع بعض الأنشطة الاقتصادية، وعزوف شرائح كبيرة من المدينين عن سداد أقساطهم، وصعوبة إجراءات المبادلات الدولية، ولذلك برزت تدخلات الجهاز المصرفي بضخ الأموال في عجلة الاقتصاد. وعلى صعيد الهيئة، فقد تم اتّخاذ إجراءات لإدارة وتوفير السيولة اللازمة بعناية للوفاء بالتزامات الهيئة، وتراقب إدارة الهيئة عن كثب التدفقات النقدية والتوقعات في الوقت المناسب للحفاظ على سيولة ملائمة بشكل معقول خلال هذه الفترة وما بعدها.

تخطيط استمرار الأعمال

تقوم الهيئة بمراقبة الوضع عن كثب، وقد طبقت الهيئة إجراءات لإدارة الأزمة لضمان استمرار سلامة وأمن موظفي الهيئة، وتقديم الخدمات دون انقطاع. وتم تنفيذ تدابير السلامة والصحة لموظفي الهيئة مثل التباعد الاجتماعي، والعمل عن بعد.

بناء قدرات العاملين في الهيئة

استكمالاً لجهودها في رفع قدرات العاملين فيها، شارك موظفو الهيئة في العديد من الدورات التدريبية المتخصصة في مجالات عمل هيئة سوق رأس المال، حيث شارك موظفو الإدارة العامة للأوراق المالية في دورة التداول في بورصة العملات والمعادن والسلع، التي عقدت خصيصاً لهم، بالتعاون مع المعهد المصرفي الفلسطيني، لمواكبة التطورات في أسواق المال العالمية، إضافة إلى المشاركة في دورات عقدت عن بعد، بالتعاون مع صندوق النقد العربي، واتحاد هيئات الأوراق المالية العربية حول التطورات والاتجاهات الحديثة بأسواق رأس المال العالمية، وإدارة المخاطر الاستثمارية.

شارك موظفو الإدارة العامة للتأمين في دورتين متخصصتين تم عقدهما عن بعد، بالتعاون مع معهد الخدمات المالية التابع للهيئة العامة للرقابة المالية المصرية حول إدارة توزيع التأمين الصغير، والتأمين المتناهي الصغر، إضافة الى المشاركة في برنامج مكافحة الجرائم المالية، بالتعاون مع هيئة التأمين الإماراتية.

كما شارك موظفو الإدارة العامة لتمويل الرهن العقاري والتأجير التمويلي في دورة متخصصة عن بعد، حول التخصيم (الإطار التشريعي والتقني) نظمها معهد الخدمات المالية للهيئة العامة للرقابة المصرية، كما شاركوا في برنامج متخصص حول الإجارة والمصارف، ومكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وحوكمة الشركات والمؤسسات المالية، نفذه مركز الاقتصاد الإسلامي بالتعاون مع صندوق النقد العربي.

وشارك موظفو الهيئة، أيضاً، في دورات متخصصة لرفع قدرات العاملين في الاتصال والتواصل والإعلام، بالتعاون مع مركز تطوير الإعلام في جامعة بيرزيت، ضمن مشروع مساعدات فنية مقدم من الوكالة الألمانية للتعاون الدولي (GIZ). وتناولت الدورات مواضيع مونتاج الفيديو، وحشد التمويل، والتصوير الفوتوغرافي، والعلاقات العامة. كما شارك موظفو الهيئة، ضمن هذا المشروع، في دورتين متخصصتين للحصول على شهادة خبير معتمد في التمويل الرقمي، وخبير معتمد في الشمول المالي من (Frankfurt School of Finance & Management).

كما شارك كادر الهيئة من الإدارات والدوائر الأخرى في عدد من البرامج التدريبية الداخلية والخارجية المتخصصة بالمجالات المهنية والمالية والإدارية، منها المشاركة في برنامج عقده صندوق النقد العربي عن بعد حول التكنولوجيا المالية، وتطبيق البلوك شين، إضافة إلى برامج تدريبية أخرى تم عقدها محلياً حول تحليل القوائم المالية، والأرشفة الإلكترونية، والتخطيط المالي، وإعداد والموازنات التقديرية (Developing)، (Hands-On Enterprise Datacenter Administration Course)، SharePoint Branding)، ASP.NET Core MVC Web Apps)، والضرائب في فلسطين، والمهارات الإدارية والإشرافية والقيادة، وتلقي ومعالجة الشكاوى وفق نهج مرتكز على حقوق الإنسان، والنوع الاجتماعي، وإدارة المشاريع الصغيرة.

نوع الدورة	عدد الدورات	عدد المشاركين
الدورات الداخلية	16	55
الدورات الخارجية/عن بعد	12	87

الملاحق

الملاحق > إحصائيات وبيانات قطاع التأجير التمويلي